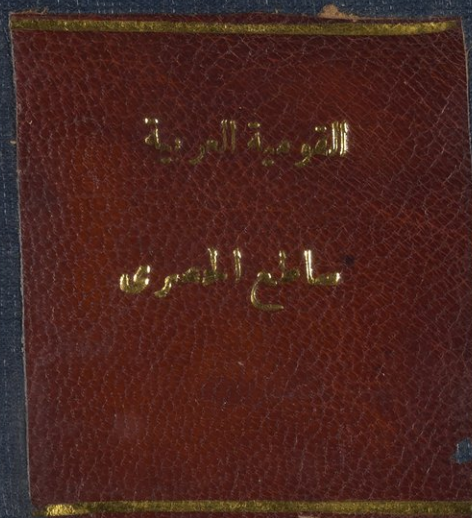


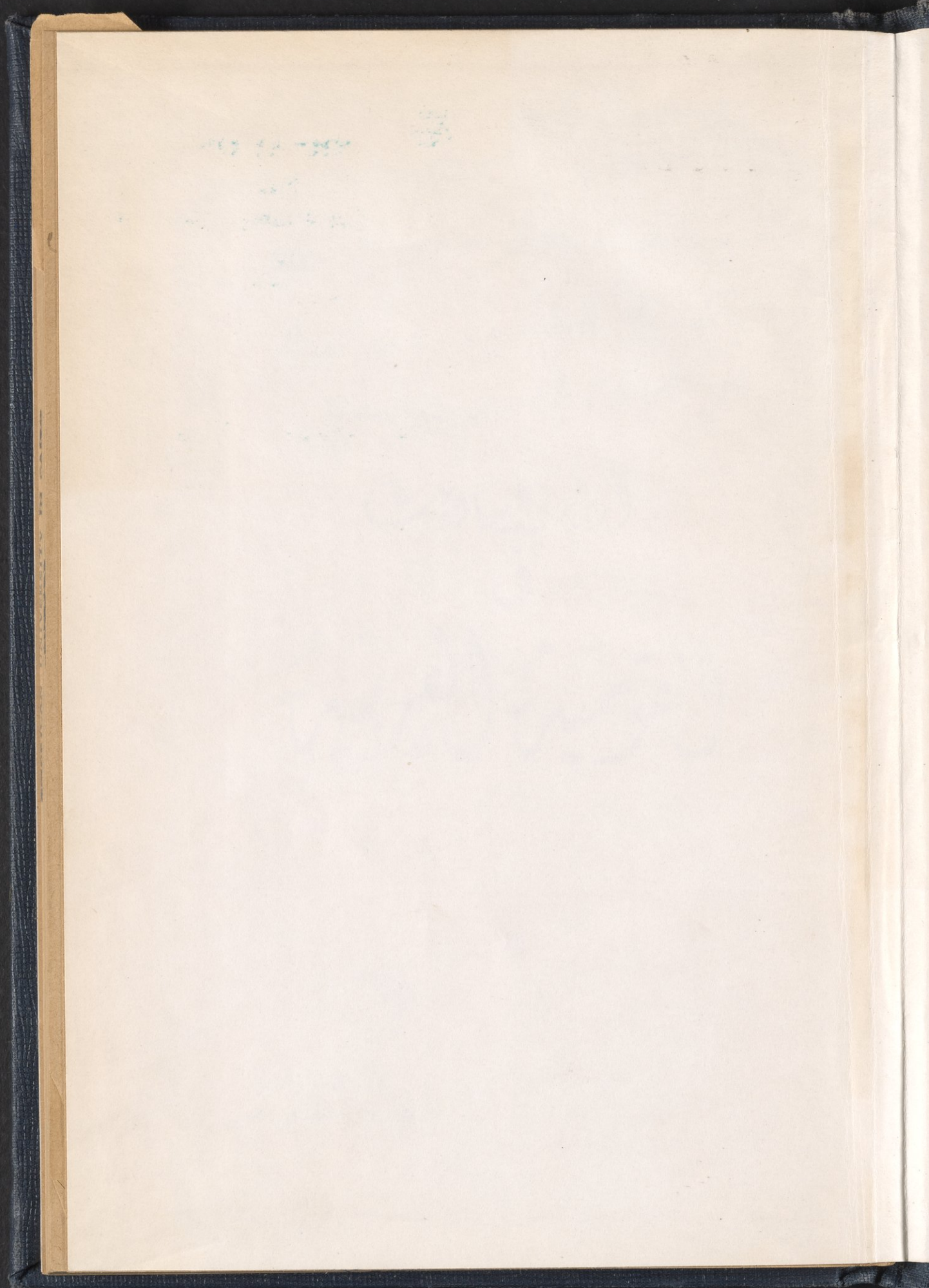


04-885
Pw 12-1-4



FROM THE
LIBRARY OF
THE
AMERICAN UNIVERSITY
IN
CAIRO

من مكتبة
الجامعة الأمريكية بالقاهرة



أبو خلدون

سَيَاطِعُ الْحَضَرِيِّ

DS

63.6

H86

1951

al-Husari, Abū Khaldūn Sati

Ārā' wa-ahādith fi al-
qawmīyah al-Arabīyah.

آراء وأحاديث

في

القوميات العربية

ملزم الطبع والنشر
مكتبة الخانجي بمصر

أبوخلدون
سَيَاطِعُ الْحِصْرِيِّ

DS
63.6
H86
1951

al-Husari, Abū Kholdūn Sati'
Ārā' wa-ahādith fi al-
qawmīyah al-Arabīyah.

آراء وأحاديث
في
القوتيين العربيين

ملتمز الطبع والنشر
مكتبة الخانجي بمصر

B 12656288

i 14088413

مكتبة
جامعة الدول العربية
LIBRARY

مع مجلات الإدارة الثقافية
بجامعة الدول العربية



آراء وأحاديث

في

القومية العربية

المؤلف

- دراسات عن مقدمة ابن خلدون — الجزء الأول ١٩٤٣ بيروت
- دراسات عن مقدمة ابن خلدون — الجزء الثاني ١٩٤٤ بيروت
- نقد تقرير لجنة مونرو — عن معارف العراق . ١٩٣٢ بغداد
- الاحصاء (محاضرات في علم الاحصاء) . . ١٩٣٩ بغداد
- تقارير عن إصلاح المعارف في سوريا . . . ١٩٤٤ دمشق
- تقارير عن أحوال المعارف في سوريا . . . ١٩٤٥ دمشق
- مجلة التربية والتعليم — (خمس مجلدات) . . ١٩٢٨ } بغداد
١٩٣٢ }

* * *

- يوم ميلون ١٩٤٧ بيروت
- صفحات من الماضي القريب ١٩٤٨ بيروت
- أصول التدريس — الأصول العامة ١٩٤٨ بيروت
- أصول التدريس — تدريس اللغة العربية ١٩٤٨ بيروت
- حولية الثقافة العربية (السنة الأولى) ١٩٥٠ القاهرة
- محاضرات في نشوء الفكرة القومية ١٩٥١ القاهرة
- آراء وأحاديث في التربية والتعليم ١٩٤٤ القاهرة
- آراء وأحاديث في الوطنية والقومية ١٩٤٤ القاهرة
- آراء وأحاديث في العلم والأخلاق والثقافة ١٩٥١ القاهرة
- آراء وأحاديث في التاريخ والاجتماع ١٩٥١ القاهرة
- آراء وأحاديث في القومية العربية ١٩٥١ القاهرة

(المؤلفات المذكورة في القسم الأول من هذه القائمة نفذت)

AMERICAN UNIVERSITY
LIBRARY
CAIRO

أبوخلدون
سَيَّاطِيعُ الْحَضِرِيِّ

DS
63
H83
1951

آراء وأحاديث
في
القوسية العربية

مطبعة الاعتقاد بمصر

١٩٥١

٤٠٥

323-153
H 95 a

C-1

201.10
1.52
10

31520

مقدمة

- ١ -

ما أسعد الأمم التي حققت وحدتها القومية ، واستكملت شخصيتها السياسية ، فاستطاعت أن تجعل حدودها الدولية منطبقة على حدودها القومية ! ..

ذلك لأن مفهوم الوطن عند أمثال هذه الأمم يكون واضح المعالم ومستقر الشكل : الأمة تكون دولة مستقلة موحدة ؛ فتمتص حدود الوطن عندها بحدود الدولة القائمة ، التي تجمع شمل الأمة بأجمعها تحت راية واحدة . ولذلك ، لا تكون الوطنية عند هؤلاء الأمم موضع خلاف ومثار جدل ؛ وجميع أفراد الأمة يفهمون الوطن على طراز واحد ، ولا يختلفون في تقدير واجباتهم الأساسية نحو هذا الوطن المشترك العام .

ولكن .. ما أتعس الأمم التي ظلت بعيدة عن تحقيق وحدتها القومية ، واستكمال شخصيتها السياسية ، فلم تستطع أن تجعل حدودها الدولية منطبقة على حدودها القومية ! ..

إن مفهوم الوطن عند هذه الأمم لا يكون واضح المعالم ومستقر الشكل ؛ لأن تعدد الدول المسيطرة على شؤون الأمة ، يجعل مفهوم الوطن معقداً ومشوشاً في الأذهان .

ذلك لأن الوطنية عند تلك الأمم تتصل بمفاهيم عديدة : فيكون هناك « الوطن الخاص » الذي يتحدد بحدود كل دولة من الدول القائمة ،

و « الوطن العام » الذي يشمل جميع الأراضي التي تسكنها شعوب الأمة ، على اختلاف دولها وأوضاعها السياسية .

« الوطن الفعلي » الذي تعترف به الدول .. و « الوطن المثالي » الذي تنشده نفوس المواطنين ، وتتوق إلى رؤيته مظلالاً تحت راية مشتركة في المستقبل القريب أو البعيد .

و بتعبير أقصر ، يكون هناك : « الوطن الراهن » و « الوطن المنشود » . . . « الوطن الدولي » و « الوطن القومي » .

ولا حاجة إلى البيان : ان كل واحد من هذين المفهومين ، يحتم على المواطنين واجبات خاصة ، من نوع خاص .

ولسكن ، عقول جميع الناس لا يمكن أن تستوعب هذين المفهومين المتداخلين بسهولة . لأن أنظار الجميع لا تمتد إلى ما وراء الحدود القائمة على وتيرة واحدة ؛ ولا تتطلع إلى المستقبل القريب أو البعيد بنظرات متشابهة . كما أن عقول جميع المواطنين لا تستطيع أن تؤلف بين مقتضيات هذين المفهومين تأليفاً منطقياً عملياً .

ولهذه الأسباب كلها ، تكون الوطنية موضع خلاف ومثار جدل بين المواطنين .

فينقسم الناس إلى فريقين ، إزاء قضايا الوطن والوطنية الأساسية : فريق الاقليميين ، وفريق القوميين .

فريق الذين يقصرون أنظارهم داخل حدود الدولة التي ينتسبون إليها ، من غير أن يفكروا بما وراءها ، فيعتبرون كل ما بقى خارج تلك الحدود أجنبياً

وفريق الذين لا يرضون بالانحباس داخل هذه الحدود ؛ بل يتطلعون إلى الحدود القومية التي تمتد إلى ما وراءها
 فريق الذين يكتفون بالوطن المعترف به دولياً . . وفريق الذين يرسلون أبصارهم إلى ما وراء ذلك ، ويتوجهون بعقولهم وقلوبهم إلى الوطن المثالي ، الذي يجب أن يجمع مختلف شعوب الأمة تحت راية واحدة . . .
 « فريق الاقليميين » الذين ينكرون وحدة الأمة ، ويقولون بتعددتها تبعاً لتعدد دولها ؛ و « فريق القوميين » الذين يعتقدون بوحدة الأمة ، على الرغم من تعدد الدول

* * *

إن اختلاف النظر بين هذين الفريقين يؤدي إلى اختلاف النزعات بطبيعة الحال ؛ وهذا الاختلاف يكتسب شكلاً حاداً في بعض الأحيان :
 يشتم الاقليميون معارضيتهم بالتقصير في واجباتهم نحو الدولة القائمة ؛
 في حين أن القوميين يهتمون هؤلاء بعدم إدراك واجباتهم نحو الأمة .
 يدعى الاقليميون ، أن القوميين يسرون وراء الأوهام والخيالات ؛
 في حين أن القوميين يقولون عن هؤلاء ، أنهم لا يدركون سمو معاني الأمة والوطن ، فيتمسحون بأذيال الأحوال الحاضرة والأوضاع الراهنة .
 ومن الطبيعي أن الدول الأجنبية التي تطمع في تلك البلاد ، تجد في هذه الأوضاع والاختلافات مجالاً واسعاً للقيام بالدسائس والدعايات التي تضمن لها مصالحها الخاصة . . . وتعمل لاذكاء نيران الخلاف ، بتقوية الاقليمية بشتى الوسائل والأساليب ، لتحول دون اتحاد الأمة لتكوين دولة قوية .

هذا ، والنفعيون من أهل البلاد أيضا ، لا يتأخرون عن استغلال هذه الأوضاع ؛ فيسعى قسم منهم لتقوية الاقليمية ، تارة للاحتفاظ بالمنافع التي اكتسبها ، وطورا للحصول على منافع جديدة وتحقيق أطماع كبيرة .

ويتخذ قسم منهم النزعة القومية مطية للوصول إلى أهداف شخصية ، ويسىء إلى سمعة الفكرة السامية التي يستغلها بهذه الصورة لغاياته النفعية . ويظهر بين النفعيين فريق آخر ، يستفيد من هذه الأوضاع للتحلل من واجباته الوطنية والقومية ، ولإزراء النزعات القومية والوطنية على حد سواء .

وتتضافر هذه العوامل المتنوعة والمتضاربة كلها . . على زيادة البلبلة في الأفكار والنزعات ، وإشاعة الفوضى في البلاد ، واضرام نيران التفرقة بين المواطنين .

إن الأمة الألمانية قبل سنة ١٨٧٠ ، والأمة الإيطالية قبل سنة ١٨٦٠ كانت في هذه الحالة .

والأمة العربية ، لا تزال في هذه الحالة . . .

- ٢ -

إن الأمة العربية منقسمة في الحالة الحاضرة إلى عدة وحدات سياسية : بعضها مستقل تماما ، وبعضها مستقل نسبيا ؛ بعضها تحت الحماية رسمياً ، وبعضها في حالة مستعمرة صراحة .

والوحدات المستقلة نفسها منقسمة إلى دول عديدة ، لكل منها علم خاص ، وحكومة خاصة ، ووضع سياسي خاص : بعضها جمهورية ،

بعضها ملكية مطلقة ، وبعضها ملكية مقيّدة بشكل من أشكال
النظم النيابية .

وأما مواطنو هذه الدول والوحدات السياسية المختلفة ، فينقسمون —
من وجهة الآراء والنزعات القومية — إلى ثلاث زمر أساسية :

(أ) فريق منهم يقول بوحدة الأمة العربية ، على الرغم من تعدد
دولها ؛ ويرى من الضروري العمل لتوحيد فروع الأمة العربية بشكل
من الأشكال .

(ب) وفريق ثان منهم يتمسك ، بعكس ذلك ، بالاقليمية الناتجة من
تعدد الدول ؛ ويعتبر أهالي كل دولة من الدول العربية أمة قائمة بذاتها ،
ومتميزة عن غيرها ؛ فيقول بوجود بقاء هذه الدول منفصلة بعضها عن بعض
انفصالا تاما ، في الحال وفي المستقبل .

(ج) وفريق ثالث منهم ، يسلم بوجود أمة عربية ؛ ومع هذا يرى
أن المصلحة تقضى بقاء كل دولة مستقلة عن غيرها . ولذلك يعارض اتحاد
هذه الدول بأي شكل كان . ومع هذا ، يوافق على تكتل الدول العربية ،
باتفاقيات خاصة أو عامة

انى قسمت الناس خلال هذا الحديث بالنسبة إلى مواقفهم من « القومية
العربية » إلى ثلاث زمر أساسية . وقد فعلت ذلك بالنظر إلى الاتجاهات
الرئيسية . ولكنى أعرف أن هناك تيارات كثيرة أخرى ، تقسم هذه
الزمر نفسها إلى فروع عديدة :

لأن هناك جماعات ترى وجوب اتحاد بعض الدول العربية ، « دون
غيرها » ، أو « قبل غيرها » .

وهذه الجماعات نفسها تختلف في تعيين الدول التي يجب أن تتحد
« دون غيرها » أو « قبل غيرها » :

وهناك جماعة تسعى لتوحيد سوريا مع الأردن ؛ وأخرى تدعو إلى
اتحاد سوريا مع لبنان ؛ وأخرى تعمل لتحقيق اتحاد سوريا مع العراق ؛
وأخرى ترى وجوب اتحاد الأردن مع العراق ... وجماعة تدعو إلى تكتل
هذه الدول الأربع . وأخرى تمنى أن تتكتل في الوقت نفسه مصر ، مع
دول الجزيرة وليبيا ..

هذا ، ونجد بين كل واحدة من هذه الجماعات ، طائفة تعتبر الاتحاد
الذي تدعو إليه هدفاً مقصوداً لذاته ؛ في حين ان طائفة أخرى ، تسعى
ورا هذا الاتحاد الجزئي ، تمهيداً لاتحاد أشمل ، بل ولاتحاد عام .
وفي الوقت نفسه ، نجد هناك جماعة أخرى تعارض هذه الاتحادات
الجزئية من حيث الأساس ؛ لأنها تذهب إلى ان ذلك يعرقل ويعيق
الاتحاد العام المنشود .

— ٣ —

هذا ، ومن المعلوم ان الدول العربية شعرت — في أواخر أيام
الحرب العالمية الثانية — بوجوب التكتل فعلاً : وبعد المشاورات التي
جرت بين رئيس وزراء مصر وبين رؤساء وزراء كل من سائر الدول العربية ،
وقعت على بروتوكول الاسكندرية سنة ١٩٤٤ ، ثم عدلت عنه إلى
الميثاق الذي تقرر سنة ١٩٤٥ .

و « جامعة الدول العربية » التي تكونت بموجب هذا الميثاق ،
قوبلت — في بادئ الأمر — بحماسة شديدة في جميع البلاد العربية ؛

وهذه الحماسة ساعدت مساعدة كبيرة على انتشار فكرة القومية العربية وازدهارها .

إلا أن .. الوقائع التي توالى بعد ذلك .. خيبت آمال الكثيرين من القوميين ، كما أنها فسحت مجالا واسعا لارتفاع أصوات الكثيرين من الشعوبيين اللاقوميين .

وتولدت من جراء ذلك ، تيارات عديدة حول جامعة الدول العربية أيضاً :

هناك جماعة تنادى بوجوب اصلاح هذه المؤسسة اصلاحاً أساسياً ، يجعلها آلة صالحة لخدمة القومية العربية خدمة حقيقية .

وجماعة لا تأمل منها خيراً ، فتدعو إلى حلها ، والعدول عنها نهائياً ؛ وجماعة تشترك مع هؤلاء في عدم الأمل منها حالياً ، ومع هذا لا تحبذ الغاءها ؛ بل ترى من الأوفق تركها وشأنها ، انتظاراً إلى سنوح فرص أكثر ملائمة لاصلاحها اصلاحاً أساسياً .

وهناك جماعة تضع اللوم كله على جميع الدول المشتركة بالجامعة ؛ وجماعة تحصر المسؤولية في البعض منها ، دون غيرها ؛ وجماعة تعتبر الأمانة العامة المسؤولة الاولى عن الأوضاع التي وصلت اليها جامعة الدول العربية . . .

وبجانب هذه الجماعات ، جماعة أخيرة : تدعى بان أعمال جامعة الدول العربية برهنت على بطلان فكرة القومية العربية ؛ وتدعو لذلك إلى العدول عن الفكرة نفسها ..

ولا حاجة إلى القول ، ان التيار الذى يمثلُه هؤلاء ، هو أخطر هذه التيارات كلها ، وأبعدها عن سبيل الحق والصواب :

لأن «جامعة الدول العربية» التى تأسست بموجب الميثاق المعلوم ، لم تكن «جامعة عربية» ، ولا «جامعة للشعوب العربية» ، بل هى جامعة «للدول العربية» . فلا يجوز أن تعتبر ممثلة للامة العربية ؛ كما ان الفشل الذى منيت به هذه الجامعة إلى الآن ، لا يجوز أن يعتبر دليلا على بطلان فكرة القومية العربية ، بوجه فى الوجوه .

واذا جاز لى أن أستشهد بالوقائع التاريخية ، قلت : ان مجلس جامعة الدول العربية يشبه إلى حد ما «الدويت» الألمانى الذى تكون بعد معاهدة فيينا ؛ والتاريخ يشهد على ان فشل المجلس المذكور فى جمع كلمة الدول الألمانية ، لم يحل دون اتحاد الألمان اتحاداً فعلياً ، بعد مدة من الزمان . . .

وأعتقد ان مثل من يعتبر فشل جامعة الدول العربية دليلاً على بطلان فكرة القومية العربية ، كمثل من يعتبر عدم استفادة مريض من المرضى من العلاج الذى وصفه له طبيب من الأطباء .. دليلاً على بطلان الطب وعدم فائدة الأطباء ..

* * *

وإذا نظرنا إلى الامور من الوجهة الواقعية ، وجب علينا أن نسلم بان جامعة الدول العربية لم تعمل شيئاً يذكر فى سبيل تقوية «فكرة القومية» ونشرها بين الناس . لأن مجلس الجامعة ، ركّز جهوده فى القضايا

السياسية ؛ وأما أمانتها العامة، فقد بقيت بعيدة عن تقدير الواجبات القومية التي تترتب عليها حق التقدير . . .

فلا اغالى اذا قلت : ان فكرة « القومية العربية » لم تستفد من جامعة الدول العربية استفادة تستحق الذكر .

* * *

ومما يلفت النظر ، ان تسكوت « جامعة الدول العربية » — مع الدوائر المتفرعة منها — جعل الكثيرين من القوميين يعتمدون عليها في نشر الفكرة القومية ؛ فانقطعوا عن العمل في سبيلها .

ولهذه الأسباب كلها ، حدث نوع من الفتور في الحركات القومية ، أعقبه شيء الارتداد في بعض البلاد .

وهذا حدث ، مع الأسف الشديد ، في الوقت الذي أصبح الرأي العام العربي في أشد الحاجة إلى التنوير ، والتنسيق ، والتوجيه .

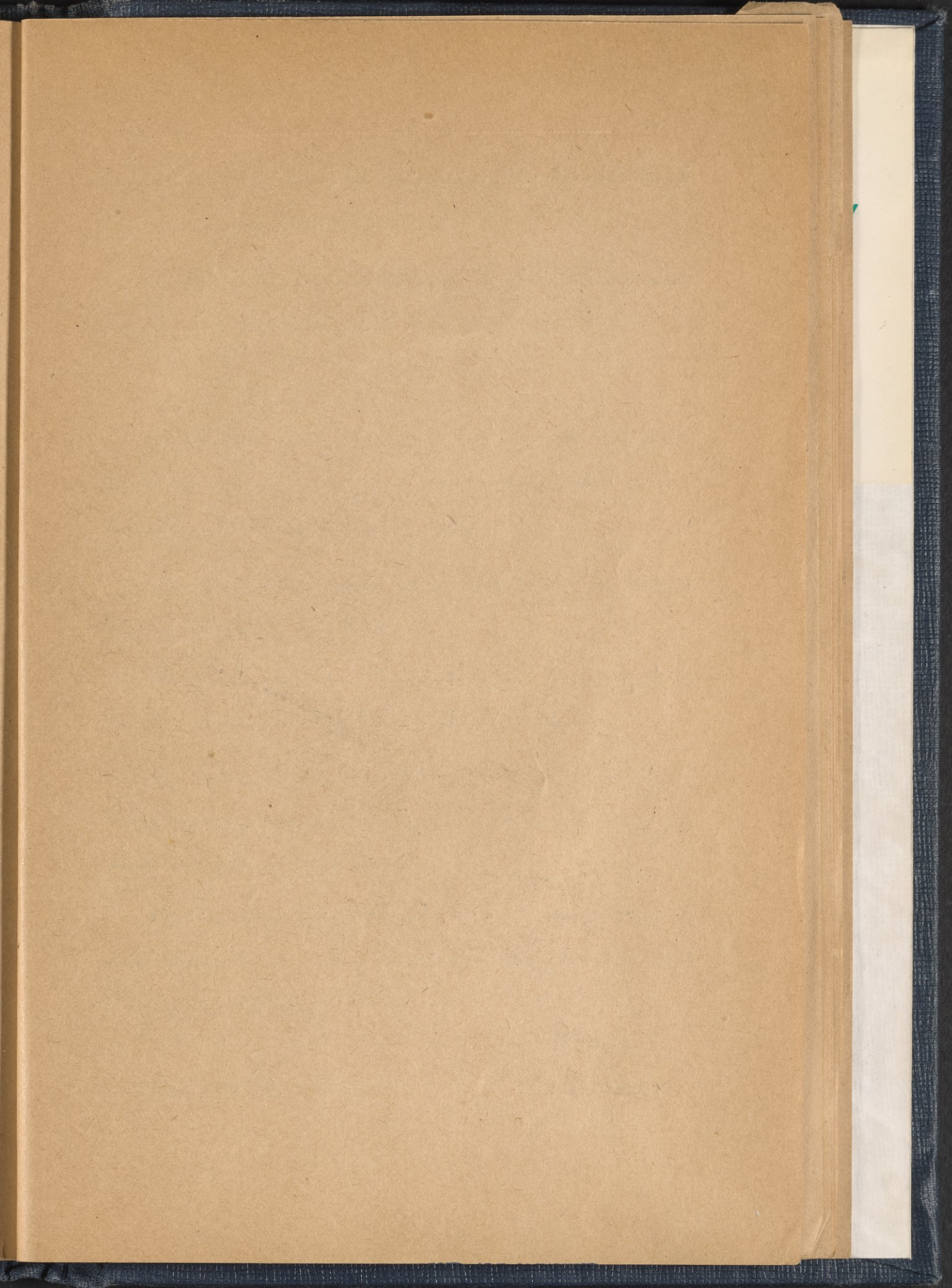
فعلى مفكرى الأمة، في مختلف الأقطار العربية، أن يقدرُوا الواجبات الخطيرة التي تترتب عليهم في هذه الظروف الحرجة . . وأن يسارعوا إلى خدمة الفكرة العربية خدمة صادقة

فانى أدعو جميع المؤمنين بالقومية العربية الى مضاعفة الجهود في خدمة الشعوب العربية . . . لأنها أصبحت في حاجة إلى الخدمات الجدية أكثر من أى وقت مضى . .

أبو خلدون

ساطع الحصرى

القاهرة ٢٢ آذار ١٩٥١



كلمة

حول

كارثة فلسطین

سمعت بعض الشبان يتساءلون :

— كيف خسر العرب معركة فلسطين ضد اسرائيل، مع أنهم كانوا سبع دول ؟

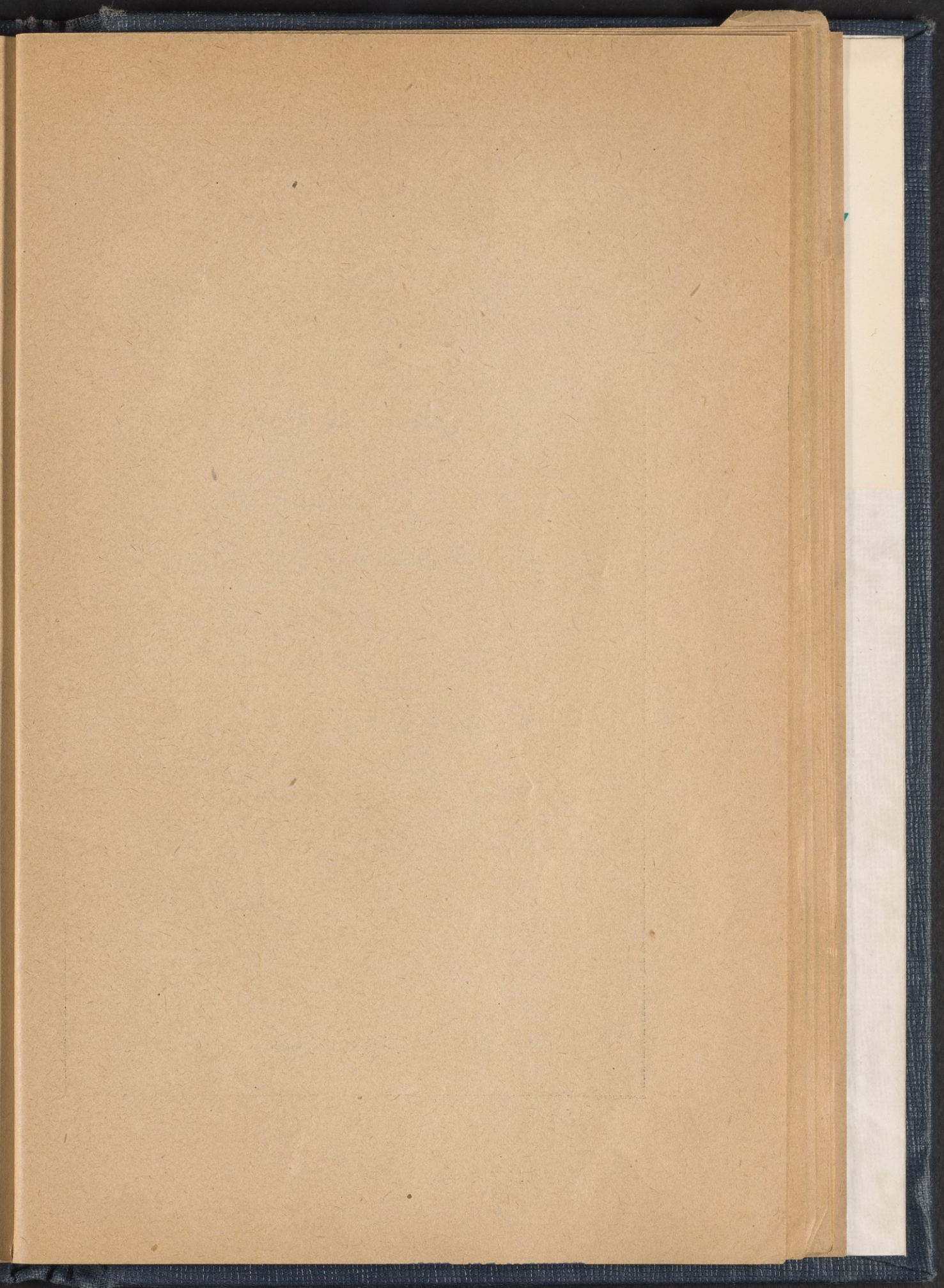
ولكنني أجبت على هذا السؤال :

— لا يجوز أن يقال : أن العرب خسروا معركة فلسطين ،

مع أنهم كانوا سبع دول .

بل يجب أن يقال : أن العرب خسروا معركة فلسطين ،

لأنهم كانوا سبع دول .



محاضرة

في

القومية العربية

أقيمت في قاعة جمعية الوحدة العربية بالقاهرة

في ٢١ كانون الأول ١٩٥٠

- كلمة تمهيد : البلبلة في مفهوم القومية العربية
- ١ - الأمة شيء والدولة شيء آخر .
 - ٢ - درس من أوضاع ليبيا وحوادثها .
 - ٣ - الولايات العربية في الدولة العثمانية .
 - ٤ - كيف تكونت الدول العربية ؟
 - ٥ - كيف تقرررت حدود هذه الدول ؟
 - ٦ - مصر لا تختلف عن سائر البلاد العربية .
 - ٧ - الارادة والمشئئة في تكوين القومية .
- خلاصة القول : الأمة العربية والشعوب العربية .

القومية العربية

من هو العربي ؟ ما هي الأمة العربية ؟ وما هي الشعوب التي تدخل في مفهوم كلمة العرب ؟

إن الأجوبة التي تعطى على هذه الأسئلة في مختلف بيئات المتنورين في هذه البلاد ، تنم عن تضارب شديد من ناحية ، وغموض غريب من ناحية أخرى .

وقد ظهرت آثار هذا التضارب والغموض إلى العيان ، بوجه خاص خلال المساجلات التي جرت في هذه القاعة نفسها ، قبل نحو عشرة أيام . فالسؤال الذي وجهه صديقنا الأمير مصطفى الشهابي إلى الحاضرين ، أثار ردوداً متنوعة جداً ، وأظهر شدة البلبلة التي تسود الأذهان ، في هذه الأيام ، حول تحديد مفهوم العرب والعروبة .

لأننا سمعنا من يقول : أن العربي هو الذي يتكلم بالعربية ؛ ومن يقول : هو من يريد أن يكون عربياً ؛ ومن يقول : هو من يعتز بالعروبة . ورأينا من يقول بأعلى صوته « أنا مصري بس » ، ومن يسأل : « لماذا أكون عربياً ؟ » ، وسمعنا صوت من ينقل الحديث إلى الديانة الإسلامية ، ومن يجر الكلام إلى ميادين الاممية والعالمية ؛ ورأينا من يردد قول القائلين أن « المصالح المادية ، هي التي تقرر كل شيء » ؛ ومن يشير إلى « اختلافات البيئة والمناخ » .

لماذا ؟ لماذا يختلف المفكرون في هذه البلاد بوجه خاص — وفي سائر

أنحاء العالم العربي بوجه عام — كل هذا الاختلاف ، في مثل هذه المسائل الأساسية التي تمس كيان الأمة وتتصل بصميم حياتها ؟ لا شك في أن لهذه الاختلافات أسباباً عديدة . ولكنني أعتقد أن أهم هذه الأسباب ، وبتعبير أصح : المصدر الأصلي لجميع تلك الأسباب ، هو : تعدد الدول العربية ، وانقسام الأمة العربية بين هذه الدول المتعددة . ذلك لأننا نشأنا على الاهتمام بالدول أكثر من التفكير في الأمم . فصار أمر « تعدد الدول العربية » يستوقف أنظارنا بشدة ، تحول دون انتباهنا إلى « الأمة العربية » التي وراء هذه الدول .

إنني لاحظت ذلك عند الكثيرين من المتنورين . لاحظت أن معظم هؤلاء لا يميز بين الدولة وبين الأمة تمييزاً واضحاً ؛ حتى أن بعضهم يفكر وجود فرق بينهما على الإطلاق . ولذلك رأيت من الضروري أن أبدأ أبحاث القومية العربية ، بمناقشة هذه القضية .

— ١ —

أذكر بأنني كنت قرأت قبل مدة وجيزة ، مقالة في إحدى المجلات المصرية ، تطرق فيها كاتبها إلى معاني الدولة والأمة ، فقال : إن الأمة والدولة شيء واحد . فالدولة هي الأمة ، والأمة هي الدولة . ولا فرق بينهما أبداً .

إن هذا القول يصح إلى حد ما ، بالنسبة إلى بعض الدول وبعض الأمم ؛ ولكنه لا يصح أبداً بالنسبة إلى بعض الدول الأخرى ، والأمم الأخرى .

إنه يصح — إلى حد ما — بالنسبة إلى « الدول القومية » التي تتألف من أمة واحدة ، وتجمع شمل تلك الأمة بأجمعها ؛ ولكنه لا يصح أبداً ؛ بالنسبة إلى الدول التي قد تكون مؤلفة من أمم عديدة ، أو تكون قائمة على جزء من الأمة دون سائر أجزائها .

ولتوضيح قولي هذا ، اسمحوا لي أن أذكر لكم واقعة تاريخية مشهورة : تعرفون بأن بولونيا كانت ، حتى أواسط القرن الثامن عشر ، دولة مستقلة ، وقوية الشكيمة ؛ ولكنها بعد ذلك أخذت تضعف وتتضعع ، إلى أن انقرضت ، وزالت من عالم الوجود : لأن جاراتها الثلاث تألبت عليها ، واستولت على أراضيها ، ثم تقاسمت تلك الأراضي فيما بينها . وأصبح قسم من أراضي بولونيا جزءاً من بروسيا ، وقسم آخر جزءاً من روسيا ، وقسم آخر جزءاً من النمسا . كما أن سكان كل قسم من هذه الأقسام ، أصبحوا من رعايا الدولة المستولية عليها .

بهذه الصورة ، اندرست الدولة البولونية ، وزالت من عالم الوجود . ولكن هل اندرست معها الأمة البولونية أيضاً ؟

لكم تعرفون أن : كلا !... ظلت الأمة البولونية أمة حية واعية ، رغم حرمانها من دولة قومية ترعى شؤونها ، وتجمع شملها .

دخل البولونيون تحت حكم الدول الثلاث التي ذكرتها . . ولكنهم لم يندمجوا بحكامهم الجدد . بل ظلوا محافظين على كياناتهم القومية . انهم لم يتركوا لغتهم الخاصة ، ولم ينسوا تاريخهم الخاص ؛ وظلوا يشعرون بانهم ليسوا روساً ، ولا بروسين ، ولا نمسويين ؛ بل إنهم يتميزون عن هؤلاء

جميعاً . انهم بقوا متمسكين بقوميتهم ، شاعرين بها ؛ وظلوا ينزعون الى التحرر من ربة هؤلاء الحاكمين ، وإلى الاتحاد مع أبناء جلدتهم الآخرين . وظلوا يعملون لأجل الاستقلال والاتحاد ؛ إلى أن نالوا بغيتهم هذه ، وأعادوا بناء دولتهم المنقرضة ؛ وضمنوا لأنفسهم الاستقلال والاتحاد في وقت واحد .

ويظهر من كل ذلك : ان الأمة والدولة لم تكونا شيئاً واحداً ، بالنسبة إلى البولونيين ، في هذا القسم الهام من تاريخهم العتيق : لأن الأمة البولونية عاشت بعد اندراس الدولة البولونية ؛ كما انها أدركت — في آخر الأمر — بعث الدولة البولونية بعد موتها الأول .

والبولونيون لم يكونوا من الأمثلة الشاذة في هذا السبيل ؛ بل إن لهم أمثال كثيرة ، في مختلف أدوار التاريخ .

فان الأمة الألمانية مثلاً — الأمة الألمانية التي ظهرت في هذا القرن أشد تماسكاً وأقوى اتحاداً من جميع الأمم الأوروبية — كانت منقسمة إلى دول كثيرة . وكان عدد هذه الدول أكثر من ثلاثمائة في أوائل القرن الماضي . وقد شهد العالم بعد ذلك قيام دولة ألمانيا الموحدة ، كما شهد اندراس تلك الدولة ، باحتلال الحلفاء لجميع الأراضي الألمانية ونحن نشهد الآن ، تكون دولتين ألمانيتين تحت مراقبة الجيوش الاحتلالية ، الغربية والشرقية ..

فيكيف يجوز لنا أن نقول ، والحالة هذه ، ان الدولة والأمة شيء واحد ؟

بل يجب علينا أن نعلم : — بعكس ذلك — ان الدولة شيء ، والأمة شيء آخر .

قد تكون حدود البلاد التي تقطنها الأمة منطبقة على حدود الأراضى التي تحكمها الدولة ؛ وقد تكون مختلفة عنها .
وقد تكون الامه «واحدة» ، على الرغم من كون الدول التي تحكمها «متعددة» .

وقد تكون الامه موجودة ، على الرغم من عدم وجود دولة تسوسها .

أحد اخواننا المصريين — الذين اشتركوا في المناقشات التي جرت هنا قبل نحو اسبوعين — نظر إلى القضية بنظرات قانونية فقهية بحمة ؛ ولذلك حامت نظراته كلها حول الدولة ، ولم تتصل قط بالامة .
انه تكلم عن الجنسية ، وذكر كلمة Nationalité الفرنسية ، وقال : يوجد جنسية — ناسيوناليته — مصرية ؛ ويوجد ناسيوناليته عراقية . . .
ولكنه لا يوجد ناسيوناليته عربية . . .
ولكنى أود أن ألقت الأنظار إلى حقيقة هامة في هذا المضمار : إن كلمة «ناسيوناليته» في اللغة الفرنسية تدل على معنيين مختلفين : المعنى الفقهي الذي يدل على انتساب الفرد إلى دولة من الدول ؛ والمعنى الاجتماعى ، الذى يدل على انتساب الفرد إلى امة من الامم ، ولو لم تكن تلك الامه فى حالة دولة .

انى استشهد على قولى هذا ، بمعجم الاصطلاحات الفلسفية التى نشرته «جمعية الفلسفة الفرنسية» . راجعوا كلمة «ناسيوناليته» فى المعجم المذكور ، تروا ان البروفسور لالاند ، ميز المعنيين بعضهما عن بعض تمييزاً صريحاً : ذكر المعنى الأول تحت حرف «ألف» ، وأورد أمثلة عديدة على

استعمال الكلمة بهذا المعنى ؛ وذكر المعنى الثانى تحت حرف «ب» ،
وأورد أمثلة أخرى على استعمال الكلمة بهذا المعنى .
اذن نحن أمام كلمة تدل على معنيين مختلفين ؛ لم ير الفرنسيون بأساً
من التعبير عن هذين المعنيين بكلمة واحدة .

وأما الألمان ، فكانوا أعمق تفكيراً وأصدق تعبيراً من الفرنسيين فى
هذه القضية : انهم اعتادوا أن يعبروا عن كل واحد من هذين المعنيين ،
بكلمة خاصة ، مختلفة عن الأخرى اختلافاً كلياً ؛ انهم يعبرون عن المعنى
الفقهى الذى ذكرته آنفاً بكلمة قريبة من الكلمة الفرنسية :
Nationalitat ولكنهم يعبرون عن المعنى الثانى — عن المعنى الاجتماعى
الذى ذكرته قبلاً — بكلمة تختلف عنها اختلافاً أساسياً : Wolkstum

ولا غرابة فى اختلاف الفرنسيين والألمان فى هذه التسمية : ينتسب
الفرنسيون إلى دولة قومية واحدة ، منذ قرون عديدة . ولذلك نجد ان
كل فرد من أفراد الامة الفرنسية ، يتصف بالـ «ناسيوناليتيه الفرنسية» ،
بكلا المعنيين اللذين ذكرتهما آنفاً ؛ فعدم التمييز بين المعنيين خلال
الحديث لا يضر الفرنسى من الوجهة العملية . ولهذا السبب لم ير الفرنسيون
محذوراً ما ، من التعبير عن هذين المعنيين بكلمة واحدة ، على الرغم من
تمييز مفكرتهم وفلاسفتهم بين المعنيين تمييزاً صريحاً .

واما الألمان ، فانهم كانوا — الى وقت قريب نسبياً — منقسمين
إلى دول عديدة ؛ ولذلك كان التمييز بين المعنيين — أى بين المعنى القانونى
والمعنى الاجتماعى — ضرورياً بالنسبة اليهم ، ليس من الوجهة النظرية
فحسب ، من الوجهة العملية أيضاً . ولذلك فهم وضعوا السكل واحد من

المعنيين المذكورين كلمة خاصة به . ولا شك في أنهم بهذا العمل ، كانوا أشد مراعاة لمقتضيات التحليل الفلسفي والاجتماعي ، ولتطلبات التعبير العلمي الصحيح .

وأما نحن ، فلا أراني في حاجة إلى القول ، بأنه يترتب علينا أن نقضى بالآلمان في هذا المضمار ، ونستعمل كلمة خاصة للتعبير عن كل واحد من المعنيين المختلفين اللذين تدل عليهما كلمة Nationalité الفرنسية . وبما أن المعنى الفقهي مثبت ومعين في القوانين الموجودة حالياً بكلمة « الجنسية » في مصر ، وكلمة « التبعية » أو « الرعوية » في سائر البلاد العربية ... يجب علينا أن نصطلح على استعمال كلمة أخرى للتعبير عن المعنى الاجتماعي لكلمة « ناسيونالية »

وقد اعتدت أنا — واعتماد معي كثيرون من كتاب العرب ومفكرهم — استعمال كلمة « القومية » بهذا المعنى .

فالبولوني الذي كان يسكن في المنطقة الروسية من بولونيا القديمة مثلاً ، كان روسياً من وجهة الجنسية أو التبعية القانونية ، ولكنه كان في الوقت نفسه بولونياً من وجهة القومية . إن التبعية أو الجنسية البولونية كانت زالت من عالم الوجود بانقراض الدولة البولونية ؛ وأما القومية البولونية ، فقد استمرت على الرغم من زوال تلك الدولة ، وتلك الجنسية أو التبعية . واليونانيون الذين كانوا يسكنون ولاية يانبا العثمانية مثلاً — قبل حرب البلقان — كانوا تابعين إلى الدولة العثمانية ، ولكنهم كانوا في الوقت نفسه منتسبين إلى القومية اليونانية .

والعرب — من أهل الشام والعراق والحجاز — كانوا قبل الحرب العالمية

الأولى — من تبعة الدولة العثمانية ؛ ولكنهم كانوا في الوقت نفسه من القومية العربية .

إن التمييز بين المعنيين المختلفين بهذه الصورة ، بكلمتين مختلفتين ، يساعد مساعدة كبيرة على إزالة الغموض السائد على أذهان الكثيرين منا في هذه القضايا .

وعلى كل حال ، يجب علينا أن نعرف حق المعرفة أن الأمة شيء والدولة شيء آخر ؛ والفرق بينهما قد يكون من الوجهة العملية ضئيلاً — في بعض الأحوال ؛ ولكنه قد يكون كبيراً جداً في أحوال أخرى .
والعالم العربي الآن ، في حالة تجعل هذا الفرق هاماً وعظيماً جداً .
ولذا يجب علينا أن نتجنب الخلط بين الأمة والدولة ، خلال تفكيرنا بالأمور الاجتماعية والسياسية التي تتعلق بالبلاد العربية .

— ٢ —

ولإظهار رأيي في هذا الموضوع بوضوح أكبر ، أود أن أتوسع قليلاً في هذا البحث ؛ وألفت الأنظار إلى قطر عربي ، لا يزال يتمخض الآن عن تكوين سياسي جديد . أعني بذلك : القطر الليبي .

من المعلوم أن ليبيا كانت حتى سنة ١٩١٤ ولاية عثمانية ، تعرف باسم « ولاية طرابلس الغرب » . ثم أصبحت مستعمرة إيطالية عرفت باسم « تريبوليتانا » Tripolitana . وهي الآن سائرة نحو الاستقلال ، ولكنها معرضة إلى خطر التجزئة من الوجهة السياسية .

ذلك لأن الحرب العالمية الثانية جعلت هذا القطر العربي ميدان

صراع عنيف بين جيوش المحور وبين جيوش الحلفاء ؛ و خلقت فيه أوضاعاً جديدة .

أولاً ، احتلت جيوش فرنسا الحرة ، القسم الجنوبي الذي تقع فيه مدينة فزان ؛ ثم احتلت الجيوش البريطانية القسم الشمالى الشرقى ، الذى يقع فيه مدينة « بنى غازى » والذى يعرف باسم برقة ؛ وفى الأخير ، حلت الجيوش البريطانية القسم الباقى من القطر ، وهو القسم الشمالى تقربى ، الذى تقع فيه مدينة طرابلس الغرب والذى يعرف باسم ليبيا . وطمعت فرنسا فى الاحتفاظ بمنطقة فزان التى كانت استولت عليها ، لضمها إلى مستعمراتها الافريقية ؛ وفعلاً عهدت بإدارتها إلى حكامها العسكريين العاملين فى جنوب الجزائر .

كما طمعت انجلترا فى إبقاء منطقة برقة تحت نفوذها الدائم ؛ ولذلك اتخذت التدابير اللازمة لإجلاء جميع الإيطاليين عنها ، كما أنها أخذت تعد العدة لجعلها إمارة عربية خاضعة لنفوذها .

وأما منطقة طرابلس الغرب التى استولت عليها الجيوش البريطانية فى آخر الأمر ، فلم تر انكلتره لزوماً لتشميل نفوذها الدائم اليها ؛ ولم تقدم على إجلاء الإيطاليين المستعمرين عنها . بل أنها أرادت أن تسترضى إيطاليا ، باعادة سيطرتها على تلك المنطقة تحت سمار الوصاية . وكما تعلمون ، اتفق ببفن مع اسفورزا ، على تقسيم القطر المذكور إلى ثلاث مناطق ، تكون الوصاية على واحدة منها لإيطاليا ، وعلى الثانية لفرنسا ، وعلى الثالثة لانكلتره . وقد حبزت فرنسا هذه الخطة كل التحييد : لأنها كانت ترى أن قيام دولة عربية متاخمة لتونس ، يزلزل دعائم حكمها فى المغرب العربى ،

ويشجع أهاليها على طلب الاستقلال ، وعلى العمل في سبيل الاستقلال .
ولذلك رجحت فرنسا عودة الحكم الإيطالي إلى تلك المنطقة ، على قيام
دولة عربية فيها .

ولهذه الأسباب تعرضت ليبيا إلى خطر التجزئة ، من جراء مطامع
الدول الثلاث المذكورة .

ولكن ... مشروع بيفن اسفورزا ، قوبل — كما تعلمون — بمعارضة
شديدة في محافل هيئة الأمم المتحدة . بل أن إيطاليا نفسها — عند ما
تأكدت من أن الوصاية لن تعطى لها — صارت ترجح عدم تجزئة القطر
الطرابلسي ، وأخذت تدعو الدول الحبة لها إلى العمل في هذا السبيل .

وفي الأخير قرر مجلس هيئة الأمم المتحدة ، عدم تجزئة ليبيا ، على أن
تؤسس فيها دولة مستقلة ، قبل سنة ١٩٥٢ .

بذلك تخلصت ليبيا من الخطر الذي كان داهمها . ولكنها، هل تخلصت
من هذا الخطر نهائياً ؟ إنني أشك في ذلك كثيراً . لأن كل الأمور تدل
دلالة واضحة على أن المطامع الاستعمارية لا تزال تعمل عملها هناك ، وأنها
تتخذ كل الوسائل الممكنة لتحقيق بغيتها ، ولو عن طرق ملتوية .

ومن أبرز الأدلة على استمرار هذه الأطماع والأعمال : أن المجلس
الاستشاري الذي أُلّفه مندوب هيئة الأمم المتحدة هناك ، يستند إلى فكرة
المناطق الثلاث ، إذ تمثل فيه كل منطقة بعدد متساو من الأعضاء ، على
الرغم من تفاوت عدد سكان هذه المناطق الثلاث تفاوتاً كبيراً جداً .
إذ أن مجموع نفوس فزان لا يزيد على ٥٠,٠٠٠ في حين أن مجموع سكان
برقة يقرب من ١٥٠,٠٠٠ ، ومجموع سكان ليبيا يزيد على ٧٥٠,٠٠٠ .

وخلاصة القول : كل شيء يدل على أنه لا يزال أمام ليبيا ، وأمام جامعة الدول العربية ، وأمام هيئة الأمم المتحدة ... مهمة شاقة ، للقضاء على المطامع الاستعمارية التي تحوم حول ليبيا ، ولدفع خطر التجزئة الذي لا يزال يهددها .

* * *

إنى لم أتطرق إلى ذكر القضية الليبية بغية معالجتها من وجهة السياسة العملية ؛ إنما تطرقت إليها ، لاتخاذها وسيلة للبحث فى السياسة النظرية وفى الاجتماع السياسى .

أود أن نفرض الآن — فرضاً — أن مشروع بيفن اسفورزا بعث من مرقده ، ونفذ فعلاً ؛ وأن نتأمل ماذا كان ينتج عن تنفيذ ذلك المشروع ، بعد مدة من الزمن :

يعود الحكم الإيطالى والنفوذ الإيطالى إلى منطقة طرابلس الغرب ، — التى تستأثر بتعبير ليبيا — ، تحت ستار الوصاية ؛ فتستمر إيطاليا على طليانة البلاد : تنشر فيها لغتها وثقافتها ، وتستن لها قوانين وأنظمة متماشية مع قوانينها وأنظمتها ، وتدخل اقتصادياتها ضمن النظام الإقتصادى الإيطالى العام . .

وفرنسا بدورها تنشر لغتها فى منطقة فزان التى تحكمها تحت ستار الوصاية . وتضع لها قوانين وأنظمة خاصة ، مسيرة لتلك التى وضعها فى تونس والجزائر . وتوجه اقتصادياتها الوجهة التى يقتضيها النظام الإقتصادى الفرنسى ، بطبيعة الحال .

وانسكتره من جهتها تسير على خطة خاصة بها ، مختلفة عن خطط

صاحبتها ، ومتمشية مع السياسة العامة التي تقررها للبلاد التي تدخل تحت نفوذها .

وهكذا ، يحدث شيء من التباين والتخالف بين هذه المناطق الثلاث ، من حيث الأوضاع الادارية والاقتصادية والثقافية . . . وهذا التخالف ، يزداد ويتقوى شيئاً فشيئاً ، بمرور الزمان .

وإذا ما نالت — بعد مدة — هذه المناطق الثلاث ، شيئاً من الحكم الذاتي ، وسارت في سبيل الاستقلال . . . تكونت عليها ، ثلاث دول عربية ، يختلف بعضها عن بعض من حيث الأوضاع السياسية والاتجاهات الاقتصادية . .

أنا لا أود أن أتوسع في شرح النتائج التي تترتب على الفرض الآنف الذكر .

بل أود أن أسأل هذا السؤال ، لأطلب منكم جواباً له — على ضوء الاحتمالات التي سردتها آنفاً — : ماذا كان يترتب على أهالي هذه المناطق الثلاث ، من الواجبات الوطنية ، لو كانت الدول المتحالفة أقرت مشروع التجزئة والوصاية ، وعهدت إلى كل من بريطانيا وفرنسا وإيطاليا . . السير بالمنطقة التي وضعت تحت وصايتها نحو الحكم الذاتي والاستقلال بصورة تدريجية . . وتركها تعمل بالأساليب التي برعت فيها في الماضي ؟ هل كان يترتب على الأهالي أن يخضعوا للأمر الواقع ؟ ثم يأخذوا على عاتقهم مهمة الدفاع عن هذه الأوضاع التي أوجدتها مطامع الدول المستعمرة ؟

هل كان يجوز لسكان طرابلس الغرب — مثلاً — أن يقولوا : نحن

ليبيون ، نحمل الجنسية الليبية ، ونتمتع برعوية الدولة الليبية ، فمالنا ولأهالى تلك البلاد التى تمتد وراء حدود ليبيا ؟ ما لنا نحن ولهؤلاء البرقاويين ؟ وهل كان يجوز لسكان بنغازى — كذلك — أن يقولوا : نحن برقاويون ؛ نحمل الجنسية البرقاوية ، ونتمتع برعوية الدولة البرقاوية ؛ فمالنا ولهؤلاء الذين يقطنون خارج حدودنا ؟ ما لنا نحن ولهؤلاء الليبيين ؟ إننى أعتقد اعتقاداً جازماً أن جواب جميع الحاضرين هنا ، سيكون : كلا ! بل كان يترتب على هؤلاء جميعاً أن يبقوا محتجين ومعارضين لهذه الأوضاع التى فرضت عليهم فرضاً كان يجب على جميع هؤلاء — ليبيين ، وبرقاويين ، وفزانين — أن يظلوا مطالبين بالاتحاد ، وعاملين للاتحاد

إنى لا أشك فى أنه لا يوجد هنا من يتردد فى الاشتراك فى هذا الحكم . لأن كل ما قرأته من مقالات فى الجرائد ، وكل ما سمعته من أحاديث فى المجالس ، يدل دلالة قاطعة ، على أن جميع أهالى البلاد العربية — وخاصة جميع أهل مصر — يقولون بوحدة القطر الطرابلسى ، ويستنهضون فكرة تقسيم هذا القطر إلى دويلات ، ويساهون بوجوب العمل على منع التجزئة وضمان الاتحاد فى هذا القطر العربى الذى نكسب بأفطع ألوان الاحتلال والاستعمار

— ٣ —

بعد الوصول إلى هذه النتيجة المنطقية عن أحوال القطر الطرابلسى التى نشاهدها فى الحالة الحاضرة . . . اسمحوا لى أن أقول : أن أوضاع البلاد العربية التى انفصلت عن الدولة العثمانية قبل نحو ثلث قرن ، كانت — فى ذلك التاريخ — مماثلة كل المماثلة إلى أوضاع ليبيا الآن .

فان القضية القائمة عندئذ ، كانت القضية العربية بوجه عام ، لا القضية السورية ، أو العراقية ، أو الأردنية ، أو الحجازية .. بوجه خاص .
 قلبوا صحائف تاريخ القضية العربية ؛ تجدوا أن النادي الذي تأسس في الآستانة — بعد إعلان الدستور — لجمع شمل العرب ، كان يحمل اسم « النادي العربي » .

ورئيس النادي المذكور — الشهيد عبد الكريم الخليل — عندمافاوض رجال الحكم في عاصمة السلطنة ، بعد حرب البلقان وبعد مؤتمر باريس ، فوضعهم كممثل للشبيبة العربية ، لا كممثل للشعب السوري أو اللبناني أو العراقي . اقرأوا الإتفاقية التي انتهت إليها المفاوضات المذكورة ، تجدوا في عنوانها إشارة صريحة على أنها عقدت بين ممثل الشبيبة العربية ، وبين ممثل الحزب الحاكم في الدولة العثمانية . استعرضوا موادها الاثنتي عشرة ، لا تجدوا فيها أى ذكر لسوريا أو العراق أو لبنان ؛ بل تجدوا فيها على الدوام أحكاماً تتعلق بالعرب ، وبحقوق العرب ، وباللغة العربية بوجه عام .
 والثورة التي قامت من الحجاز ، لم تكن ثورة حجازية ، بل كانت ثورة عربية بكل معنى الكلمة : اشترك فيها عدد كبير من شبان العرب — المدنيين والعسكريين — من مختلف البلاد العربية .

اقرأوا المكاتبات التي جرت بين الملك حسين وبين السر ماكماهون ، تجدوا أنها كانت خالية من أسماء سوريا والعراق ولبنان . أنكم تجدون في هذه المكاتبات ، ذكراً عابراً لبعض المدن ؛ ولكنكم لا تجدون فيها أى ذكر لهذه الأسماء التي أصبح كل منها فيما بعد علماً لدولة من الدول العربية التي تعرفونها الآن .

وجيش الثورة الذي حرر سوريا الداخلية ، وبدأ يحكمها في بادئ الأمر حكماً عسكرياً — مراعاة للقواعد الدولية المقررة في مثل هذه الأحوال — كان هو أيضاً جيشاً عربياً .

كما أن مجلس المديرين الذي تألف بعد مدة — لوضع الأساس للحكومة المدنية — كان مجلساً عربياً ، يضم رجالاً من مختلف الأقطار العربية : فان رئيس المجلس المذكور كان حجازياً ، ونائب رئيسه كان سورياً ؛ وكان مدير الشؤون العسكرية فيه عراقياً ، ومدير الأمور العدلية لبنانياً ، ومدير الأمور المالية فلسطينياً .

إني أصفهم الآن بهذه الصفات ، بناء على الأوضاع التي حدثت — والاصطلاحات التي تقررت — فيما بعد . وأما حينذاك ، فإني أؤكد لكم بأن هذه الأسماء وهذه الصفات كانت بعيدة عن الأذهان . وأنا شخصياً ، أؤكد لكم كل التأكيدي ، بأنني ما كنت أعرف لهؤلاء الزملاء ، صفة غير صفة العروبة بوجه عام

* * *

نعم ، إن مدير الأمور العسكرية كان عراقياً ؛ وهو ياسين الهاشمي ، الذي صار فيما بعد زعيماً كبيراً ، ولعب دوراً هاماً في تاريخ سياسة العراق . ومدير الأمور العدلية كان لبنانياً ؛ وهو اسكندر عمون ، والد فؤاد عمون الذي هو الآن وكيل وزارة الخارجية في لبنان ، والذي يحضر المؤتمرات الدولية ، واجتماعات جامعة الدول العربية ، موفداً من الجمهورية اللبنانية . وأما مدير الأمور المالية ، فكان السيد أحمد حلمي ، الذي عرفتموه

في السنين الأخيرة ، كرئيس لحكومة عموم فلسطين .
ولأجل أن أعطيكم فكرة أتم من ذلك ، عن الاوضاع التي كانت
قائمة عندئذ ، أود أن أذكر لكم بضع حقائق أخرى :
عند ما أعلن استقلال سوريا ، وتألقت وزارتها الاولى ، كان قد تولى
وزارة الداخلية فيها ، السيد رضا الصلح ، وهو والد السيد رياض الصلح ،
الذي يقوم بأعباء رئاسة الوزارة في الجمهورية اللبنانية ، منذ سنوات عديدة .

— ٤ —

ترون من كل ذلك ، أنني لم أكن مغالياً أبداً ، عند ما قلت : أن
أوضاع البلاد العربية التي انفصلت عن الدولة العثمانية في أعقاب الحرب العالمية
الأولى — قبل ثلث قرن — كانت مماثلة لأوضاع ليبيا الآن ، مماثلة كبيرة .
لماذا انقسمت البلاد العربية عندئذ ، وتجزأت إلى دول عديدة ؟ هل
لوجود خلاف بين الأهالي من وجهة المصالح أو النزعات ؟ كلا ، بل إنها
انقسمت إلى دول عديدة ، بسبب اتفاق الدول الطامعة فيها .
إنها لم تنقسم مراعاة لمصالح الأهليين ، إنما انقسمت تنفيذاً لرغائب
الحتملين الطامعين :

كانت فرنسا تسعى منذ قرون عديدة لبسط نفوذها وحكمها على سوريا
وكانت انكلترا ترى من مصلحتها أن تدخل البصرة وبغداد تحت حكمها ،
لإتمام سيطرتها على جميع الأبواب والطرق الموصلة إلى الهند .
فما كادت الحرب العظمى تبدأ ، إلاّ وشرع رجال الدول المتحالفة
يقومون بمفاوضات سياسية ، لتقرير كيفية اقتسام ميراث الدولة العثمانية
بينهم ، بعد القضاء عليها .

ركزت روسيا عندئذ مطالبها حول المضائق من جهة ، وحول شرق
الأنضول من جهة أخرى ؛ وتركت البلاد العربية إلى فرنسا وانكلترا ،
تقسمها كما تشاء ، على أن تكون « مدينة القدس تابعة إلى إدارة دولية ،
لما لها من قدسية وحرمة لدى جميع المسيحيين » .

واتفقت فرنسا وانكلترا ، بعد مفاوضات طويلة ، أولاً على ترك الحجاز
وسائر أقسام الجزيرة العربية ، خارجاً عن مشروع الاقسام ؛ وثانياً ، على
تقسيم سائر الولايات العربية إلى أربع مناطق : تترك إحداها لفرنسا ،
تتصرف بها كما تشاء ؛ وإحداها لانكلترا ، كذلك تتصرف بها كما تشاء ؛
وتنشأ في إحداها أمارات عربية تكون تحت نفوذ بريطانيا ؛ كما
تنشأ في المنطقة الرابعة أمارات أو أمارات عربية تكون تحت
نفوذ فرنسا .

عندما عقدت هذه الاتفاقية — التي عرفت فيما بعد باسم اتفاقية
سايكس بيكو ، بالنسبة إلى اسمى المندوبين اللذين تفاوضا في شأنها —
كانت انكلترا قد أتمت احتلال جنوب العراق ، ثم أخذت تزحف نحو
الشمال . وواصلت الزحف إلى أن احتلت ولاية الموصل أيضاً .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى كانت الجيوش البريطانية تقدمت
من جهة العريش واحتلت فلسطين . وفي الأخير ، تقدمت جيوش الثورة
العربية من الحجاز إلى بر الشام ، واحتلت دمشق ؛ ثم واصلت الزحف
إلى أن احتلت حلب أيضاً .

وبعد الهدنة ، سمح القائد العام الجبرال آللبي للجيوش الفرنسية ،
باحتيال المنطقة الساحلية من سوريا . وانقسمت بذلك الولايات العربية

المتدة بين سواحل البحر المتوسط وبين سفوح جبال إيران ، إلى أربع مناطق عسكرية ، إحداها في العراق ، وثلاث منها في سوريا ولبنان وفلسطين .

وبعد مدة ، هاجم الفرنسيون سوريا الداخلية ، واستولوا عليها ؛ وأخذوا يديرون شئونها ، حسب ما تقضيه « مصالحهم الحديثة وتقاليدهم القديمة » .

ترون من كل ذلك ، بكل وضوح وجلاء : أن السبب الأصلي في انقسام الولايات العربية المنفصلة عن الدولة العثمانية ، يعود إلى هذه الاتفاقات السياسية والحركات العسكرية .

إن هذه الحقيقة تظهر لنا بوضوح أكبر ، عندما نبحث عن أسباب تكوين المملكة الأردنية :

إن أراضي المملكة المذكورة ، كانت في العهد العثماني متصرفية تابعة إلى ولاية سوريا أي الشام . وظلت متصرفية في عهد الحكومة العربية السورية الأولى أيضاً .

ولكن . . فرنسا وانكلترة ، كانتا اتفقتا على تحديد مناطق نفوذها بخط العرض الذي يمر من جنوب جبل الدروز وحووران . ولذلك عندما استولت فرنسا على أراضي الدولة السورية ، لم تحتل البلاد الكائنة جنوب الخط المذكور ، وتركت تقرير مصير هذا القسم من سوريا إلى انكلترة ، مراعاة لأحكام اتفاقاتهما السابقة . وأما انكلترة ، فلم تشأ أن تحتل هذه

المنطقة احتلالاً مباشراً ؛ كما أنها لم تر من الحكمة إلحاقها بفلسطين أيضاً ؛ لأنها كانت مرتبطة في فلسطين بوعده بلفور المشهور ، ولم تر لزوماً لتشميل نطاق الوعد المذكور إلى هذه المنطقة الداخلية . ولهذا الأسباب العديدة ظلت منطقة « شرق الأردن » منفصلة عن سوريا وعن فلسطين في وقت واحد . فصارت أمانة خاضعة لانتداب انكلترة ، ثم تحولت إلى مملكة . وترون من ذلك بداهة أن أسباب انفصال الأردن عن سائر البلاد العربية ، إنما تعود إلى الاتفاقات المعقودة بين فرنسا وانكلترة من ناحية ، وإلى الخطط السياسية التي سارت عليها انكلترة في البلاد العربية من ناحية أخرى فلا تمت بأية صلة كانت إلى منازع الأهلين ومصالح البلاد .

— ٥ —

والحدود ، الفاصلة بين هذه الدول العديدة ، كيف تقررت ؟ عند ما نستقصي الوقائع والحقائق ، نجد أن ذلك أيضاً يعود إلى مساومات الدول الأجنبية واتفاقاتها .

فإن الموصل مثلاً ، كانت داخلة في المنطقة الفرنسية ، بموجب اتفاقية سايكس بيكو . ولكن انكلترة ، بعد أن استولت عليها بجيوشها ، لم تشأ أن تتركها إلى فرنسا . فأخذت تطالب حليفها بتعديل الاتفاقية المذكورة ، بحجة تبدل الأوضاع العامة ، بعد خروج روسيا من صفوف الدول المتحالفة . والمساومات التي جرت بين الطرفين انتهت بتنازل فرنسا عن المطالبة بالموصل ، مقابل عدول انكلترة عن طلب إنشاء دولة مستقلة في سوريا الداخلية ، وموافقتها على إعطاء حصّة لفرنسا من نفط الموصل ؛ فلولم تجر تلك المساومات ، فتؤدى إلى تعديل اتفاقية سايكس بيكو ،

لدخلت الموصل تحت نفوذ فرنسا بصورة فعلية ، ولأصبحت جزءاً من سوريا الحالية .

وبعكس ذلك ، فإن دير الزور - التي هي الآن محافظة تابعة إلى الجمهورية السورية - كانت في بادئ الأمر تابعة إلى العراق ؛ وكان قد احتلها الجيش البريطاني ، وأنشأ فيها إدارة عسكرية يرأسها حاكم بريطاني يتلقى أوامره من بغداد . ولكن . . بعد تقدم جيش الثورة إلى شمال سوريا ، وبدء الحكم العربي هناك ، ثارت العشائر القاطنة في دير الزور على الإنجليز ، وحاصرت القوة المرابطة فيها ولم تر الإدارة البريطانية أن تجرد حملة عسكرية على العشائر الثائرة لفك الحصار عن حاميتها المحصورة ؛ فتركت المنطقة إلى جيوش الثورة العربية ، على أن تتخذ التدابير اللازمة لتخليص الحامية من الحصار ، وإيصال الإنكليز الموجودين في دير الزور إلى بغداد .

وبهذه الصورة انتقلت دير الزور من العراق إلى سوريا ؛ وإلا ، لرأيناها اليوم في عداد متصرفيات العراق ، لا في عداد محافظات سوريا . .



أعتقد أن الحقائق والوقائع التي ذكرتها آنفاً ، لا تترك مجالاً للشك في أن انقسام الولايات العربية إلى دول عديدة ، إنما حدث من جراء مساومات الدول الأجنبية ومطامعها ، لا من جراء نزعات أهالي البلاد ومصالحهم . كما أن تخوم الدول المذكورة تقررت بناء على رغبات تلك الدول الأجنبية واتفاقاتها ، لا بناء على ضرورات الأوضاع الطبيعية أو بناء على مقتضيات المصالح المحلية .

كما أنها تؤيد تأييداً قاطعاً ما قلته آنفاً ، من أن أوضاع الولايات العربية ، قبل ثلاث قرن ، كانت مماثلة تمام المماثلة لأوضاع ليبيا الآن .

أفلا يحق لي أن أقول إذن : يجب علينا أن ننظر إلى أمور هذه الدول العربية ، بنفس المنظار الذي نظرنا به إلى قضايا المناطق الليبية ؟

أفلا يحق لي أن أتساءل : كيف يجوز لأهالي هذه الدول العربية ، أن ينسوا هذا الماضي القريب — الذي لم ينقطع جيل شهوده وعمله بعد — ، وأن يتمسكوا بأهداب هذه التقسيمات التي فرضت عليهم فرضاً ، من قبل الدول التي احتلت بلادهم ؟

كيف يجوز لنا أن نعتبر — مثلاً — أهل سوريا أمة قائمة بذاتها ، مختلفة عن أهل العراق ، وأهل لبنان ؟

كلا ، أيها السادة ! إن كل ما سرده وشرحته آنفاً ، يدل دلالة قاطعة ، على أن الفروق التي تظهر لنا الآن بين أهالي هذه الدول العديدة إنما هي فروق عارضة سطحية ، لا تبرر قط اعتبارهم منتسبين إلى أمم مختلفة لمجرد انتسابهم إلى دول مختلفة ، تكونت كلها ، من جراء المناورات والمساومات التي قامت بها الدول الأجنبية .

فيجب علينا أن لا نتردد في القول بأن السوريين والعراقيين واللبنانيين والأردنيين والحجازيين واليمنيين كلهم ينتسبون إلى أمة واحدة ، هي : الأمة العربية .

وإذا جاز لنا أن نعتبر كلا منهم شعباً مختلفاً عن غيره بعض الاختلاف ، — من جراء الأوضاع التي حدثت بعد الحرب العالمية الأولى — ، وجب علينا

أن نسلم في الوقت نفسه ، بأن جميع هذه الشعوب ، إنما هي من فروع
الامة العربية .

- ٦ -

اني تكلمت إلى الآن ، عن البلاد العربية التي كانت ظلت تحت
الحكم العثماني المباشر حتى الحرب العالمية الاولى .. ولم أتطرق إلى ذكر
أحوال مصر أبداً .

وأنا لا أشك في ان غير واحد منكم قال في نفسه - خلال سماع
حديثي هذا - : ان كل ذلك ، إن صح بالنسبة إلى سائر البلاد العربية ،
فلا يصح بالنسبة إلى مصر .

ولذلك ، أرى الآن ، أن أنقل الكلام إلى مصر نفسها ، واستعرض
علاقاتها بهذه القضايا ، لاتمام البحث من هذه الوجهة أيضاً :
من المعلوم ان شؤون مصر السياسية سارت - خلال الفترة الزمنية
التي تكلمت عنها آنفاً - سيراً خاصاً ، يختلف عن سير شؤون البلاد
العربية الاخرى اختلافاً بيناً .

وذلك لأن مصر ، كانت انفصلت عن السلطنة العثمانية انفصالاً فعلياً ،
قبل انفصال سائر البلاد العربية عنها ، بمدة تناهز ثلاثة أرباع القرن .

ومنيت مصر - بعد ذلك - بمشاكل ورزايا خطيرة ، جعلتها
تنكمش على نفسها - من الوجهتين المادية والمعنوية - ، فلا تعود تهتم
بما يجري خارج حدودها ، حتى في البلاد العربية المتاخمة لها .

ولهذا السبب ، بقيت مصر خارجة عن نطاق الحركات القومية العربية ،
التي تخمرت وتبلورت خلال العقود الاولى من القرن الحالي .

هذا ، ومما يجب أن لا يغرب عن البال ، أن المساومات والمناورات السياسية التي جرت بين الدول الأوروبية المتحالفة خلال الحرب العالمية الأولى ، لم تشمل مصر . لأن المساومات المتعلقة بها كانت انتهت قبل نشوب الحرب المذكورة بعشر سنوات ، وذلك عندما كانت اتفقت الدول المذكورة على كيفية اقتسام الحكم والنفوذ في أفريقيا الشمالية .

ولهذه الأسباب كلها ، اتجهت مقدرات مصر السياسية ، خلال الحرب العالمية المذكورة ، — وخلال السنين الخمس التي أعقبتها — اتجاها يختلف عن اتجاه المقدرات السياسية التي سادت سائر البلاد العربية .

ولا نغالى إذا قلنا : ان الظروف السياسية — الداخلية والخارجية — التي أشغلت مصر ، منذ أواخر القرن الماضي ، أقامت حولها سداً معنوياً ، يحول دون اتصالها بسائر البلاد العربية ، كما يحفى عن أنظار اهتمامها كل ما يجرى ويحدث في تلك البلاد . وتعبير آخر : ان هذا السد المعنوى أدى بمصر إلى الانعزال عن سائر أقسام العالم العربى ، انعزالاً يكاد يكون تاماً . وهذا الانعزال المعنوى ، وصل إلى حده الأقصى خلال العقدين الاوليين من القرن الحالى . ولم يأخذ في السير نحو التضاؤل والتلاشي ، الا خلال الربع الثانى من هذا القرن .

ومما تجب ملاحظته في هذا المضمار ، أن معظم رجال الفكر والقلم المعروفين في مصر الآن ، كانوا قد نشأوا في عهد هذا الانعزال . وصاروا يتوهمون الآن أن مصر كانت منعزلة عن سائر البلاد العربية — ومنكمشة وراء حدودها الحالية — من قديم الزمان .

اننى لاحظت - مع الأسف - آثار هذا الوهم الخاطيء عند عدد غير قليل من اخواننا المصريين .

فى حين ان الخروج عن نطاق هذا الماضى القريب - والرجوع قليلا إلى الوراء فى قضاء الزمان - يكفى للبرهنة على ان هذا الظن يخالف الحقائق الراهنة مخالفة كلية .

فلنفكر أولا : متى وكيف تقررر حدود مصر الحالية ؟

اننا إذا رجعنا إلى عهد محمد على الكبير ، تذكرنا على الفور ، أن حكمه كان شمل سوريا ولبنان وفلسطين والحجاز ، وان هذا الحكم لم يتقلص وراء حدود مصر الحالية ، إلا من جراء تدخلات الدول الأوروبية ومناوراتها السياسية ، وتهديداتها العسكرية . لأن انكسار عارضة سياسة محمد على معارضة شديدة ؛ واستطاعت أن تؤلب عليه عدة دول أوروبية ؛ ولجأت إلى جميع وسائل التهديد والاكراه ، حتى انها لم تتردد فى استعمال القوة بصورة فعلية ، إلى أن اضطرت محمد على إلى الانسحاب وراء حدود مصر الحالية .

ولولا هذه التدخلات البريطانية الأوروبية ، لكانت مصر وسوريا « دولة واحدة » منذ عهد محمد على ، ولاعتبر السوريون والمصريون من جنسية واحدة ، منذ مدة تناهز القرن وربع القرن .

قد يقال : إن هذا فرض وتخمين ؛ ولا يجوز بناء الأحكام على أمثال هذه الفرضيات والتخمينات .

ولكننى أستطيع أن أذكر سلسلة طويلة من الحقائق الثابتة ، التى تؤيد قولى هذا ، دون أن ألجأ إلى شيء من الفرض والتخمين .

لنرجع قليلا إلى الماضي الأبعد ، لنبحث : أين كانت حدود مصر ،
في عهد المماليك ؟

كلكم تعلمون أنها كانت تشمل عندئذ سوريا ولبنان ، وفلسطين
والحجاز .. فعلا ، لا قرضا ؛ لا تنسوا أن التحام جيوش المماليك بجيوش
السلطان سليم العثماني ، لم يبدأ بالقرب من حدود مصر الحالية ، إنما
بدأ في سهول سوريا الشمالية . وقانصوه الغوري المشهور ، لم يستشهد في
معركة وقعت داخل حدود مصر الحالية ، بل إنما استشهد خلال معركة
وقعت في مرج دابق ، وهو سهل يقع بالقرب من مدينة حلب ، البعيدة
عن حدود مصر الحالية بعدا كبيرا

إذن فإن التاريخ يشهد شهادة قاطعة على أن مصر وسوريا ولبنان
وفلسطين والحجاز ، كانت كلها دولة واحدة ، طوال عهد المماليك الذي
استمر مدة تزيد على قرن ونصف قرن . . .

هذا ، وإذا رجعنا إلى ما قبل ذلك ، واستعرضنا أحوال الدولة
الأيوبية .. ، وجدنا أن مصر لم تكن منكشمة وراء حدودها الحالية في
ذلك العهد أيضاً : فإن تاريخ مصر وتاريخ سوريا ، اختلطا وسارا في مجرى
واحد طوال عهد الدولة الأيوبية . . .

وأما قبل ذلك ، فهل كانا التاريخان المذكوران منفصلين بعضهما عن
بعض ؟ كلا ، فإن حدود الدولة الفاطمية ، كانت تمتد من بر الشام حتى
سواحل المحيط الاطلسي ، وكانت تشمل سوريا والحجاز من جهة ، وتونس
والمغرب الأقصى من جهة أخرى .

ويجب علينا أن لا ننسى أن الأيوبيين أتوا من بلاد الشام، والفاطميون أتوا من بلاد المغرب .

وأما قبل الفاطميين ، في عهود الأمويين والعباسيين . . فلا شك في أن كلكم تعلمون أن الأمر كان أبرز وأوضح من كل ما سبق : فإن مصر كانت في تلك العهود ، من أجزاء امبراطورية عربية واسعة الأرجاء ، تمتد حدودها من قلب قارة آسيا ، حتى أقصى بلاد المغرب في قارة أفريقيا . قد تقولون أن مصر استقلت عن الدولة العباسية في عهد الطولونيين أولاً وفي عهد الاخشيديين ثانياً ؛ ولكني أقول : أن حدود مصر لم تقف في أواسط صحراء سيناء ، حتى في العهدين المذكورين . بل إنها كانت تمتد — عندئذ أيضاً — إلى ما وراء تلك الصحراء ، وكانت تشمل سوريا الجنوبية بأكملها

ويظهر لكم من هذا الاستعراض السريع ، أن تاريخ مصر ، كان يسير في مجرى مشترك مع تواريخ سائر الأقطار العربية ، منذ مدة تزيد على ألف ومائتين من السنين ؛ ولم تنكمش مصر وراء حدودها الحالية إلا منذ قرن واحد تقريباً .

ولذلك كله ، نستطيع أن نقول : أن أوضاع مصر في هذا المضمار ، لا تختلف عن أوضاع سائر البلاد العربية اختلافاً جوهرياً . .

فلا مجالاً للشك في أن مصر من البلاد العربية . . . طالما تشترك مع جميع تلك البلاد ، في اللغة ، وفي الثقافة ، وفي هذا التاريخ الطويل . . . فضلاً عن اشتراكها في المصائب والمحاطر . . وفضلاً عن اتصالها بها اتصالاً جغرافياً مباشراً ، يجعلها في موضع القلب من هذا العالم العربي الفسيح . .

إن الشعب المصرى ، شعب عربى ، مثل الشعب العراقى والشعب
السورى ، والشعب الحجازى ، والشعب التونسى . . .

— V —

أظن أن الحقائق التى استعرضتها وشرحتها آنفاً ، تكفى لإعطاء
الجواب الصحيح على الأسئلة التى ذكرتها فى مستهل هذا الحديث :
إن كل الشعوب التى تتكلم العربية — كل الشعوب الناطقة بالضاد ،
حسب التعبير المشهور — هى عربية . . .
وكل فرد ينتسب إلى أحد هذه الشعوب ، هو عربى . . .

وقد يسألنى البعض : أنت تقول أن كل فرد ينتسب إلى أحد
هذه الشعوب هو عربى . ولكن ، إذا لم يرد هو أن يكون عربياً ؟ إذا لم
يعترف هو بأنه عربى ؟ وإذا لم يعتز بالعروبة ، بل يأنف منها ؟ كيف
نستطيع أن نعتبره عربياً فى هذه الأحوال ؟ ألم يكن من الأوفق أن نقول :
العربى ، هو من يريد أن يكون عربياً ؟ أو على الأقل ، أن نجعل هذه
الإرادة شرطاً من شروط العروبة ؟

وأما أنا ، فقبل الإجابة على هذه الأسئلة ، أود أن أنقل الحديث
من بحث القومية العربية العامة إلى بحث الجنسية المصرية الخاصة ، وأسأل :
هل أننا عند ما نحاول تعريف الجنسية المصرية — مثلاً — نشترط مثل
هذه الشروط ، ونسأل مثل هذه الأسئلة ؟

وهل يخطر على بال أحد منا أن يقول : أن الإنسان لا يعتبر مصرياً ،

إلا إذا أراد هو أن يكون مصرياً ، أو إذا اعترف بمصريته ، أو إذا اعترف هو بالجنسية المصرية ؟ .

كلكم تعلمون : أن ابن المصري يعتبر مصرياً ، شاء هو أو لم يشأ ، اعترف هو بالمصرية أو لم يعترف . أنه مصري بحكم العرف والقانون . وأما إذا لم يعرف هو ذلك ، أو لم يعترف بذلك ... فذلك يكون إما لأنه جاهل ، يحتاج إلى التعليم ؛ وإما لأنه غافل ، يحتاج إلى الإيقاظ ؛ وإما لأنه خائن ، يستحق العقاب .

وكذلك الأمر في القومية العربية : أن كل شعب يتكلم العربية ، هو شعب عربي . وكل من ينتسب إلى شعب من هذه الشعوب العربية ، هو عربي . . . وأما إذا لم يعرف هو ذلك . . . ولم يعترف بالعروبة . . . فعلياً أن نبحث عن الأسباب التي تحمله على الوقوف هذا الموقف .

فقد يكون ذلك ناتجاً عن الجهل ؛ فعلياً أن نعلمه الحقيقة . . . وقد يكون ناشئاً عن الغفلة والانخداع ؛ فعلياً أن نوقظه ونهديه سواء السبيل . وقد يكون ناتجاً عن فرط الأنانية ؛ فيجب علينا أن نعمل للحد من أنانيته . . . ومهما كان الأمر ، فلا يجوز لنا أن نقول : « إنه ليس بعربي ، ما دام لا يريد أن يكون عربياً ، أو ما دام لا يعترف بعرويته ، أو ما دام يأنف من العروبة » . . . إنه عربي شاء هو أم لم يشأ ، اعترف هو أو لم يعترف بذلك في الحالة الحاضرة . . . إنه عربي . . . جاهل ، أو غافل ، أو عاق ، أو خائن . . . ولكنه عربي على كل حال : عربي فاقد الوعي والشعور . . . وربما كان في الوقت نفسه : فاقد الضمير . . .

أعتقد أن هذه الملاحظات واضحة ، وهي كافية لإزالة الشكوك من الأذهان .

ومع هذا ، أنا لا أجهل أن البعض قد لا يتخلص من الشك في هذا الأمر ، بسهولة ، وذلك لأن نظرية « الإرادة والمشيئة » في القومية ، هي من النظريات التي أشاعها الكتاب الفرنسيون حول معنى « الأمة » . وهي اشتهرت بوجه خاص بالخطبة التي نشرها أرنست رينان ، تحت عنوان « ما هي الأمة ؟ » . وأنا أعرف أن الآراء المسرودة في الخطبة المذكورة قد شاعت في كثير من المحافل العربية ، ولا سيما في سوريا ولبنان ، بسبب شيوع الكتابات الفرنسية والآراء الفرنسية .

ولذلك أرى من الضروري أن أتوسع في بحث هذه النظرية بشيء من التعمق ، لإظهار الحقيقة في هذه القضية الهامة ، وإزالة جميع الشكوك من جميع الأذهان :

لقد انتشرت فكرة القوميات في أوروبا ، وصارت تؤثر في سير السياسة الدولية تأثيراً فعالاً ، منذ أوائل القرن الماضي . إلا أن الكتاب والعلماء اختلفوا كثيراً في تحديد مفهوم القومية في أواسط القرن المذكور ؛ وهذا الاختلاف نشأ — بوجه خاص — بين الفرنسيين وبين الألمان ، وذلك من جراء اختلاف مصالحهم إزاء قضايا القوميات :

كان الألمان يقولون ، منذ أوائل القرن التاسع عشر ، أن أساس القومية ومعياريها الصحيح هو اللغة . فشكل المتكلمين بالألمانية ، هم آلمان ، مهما كانت الدولة أو الدويلة التي ينتسبون إليها . لأن الألمان كانوا عندئذ

منقسمين إلى دول ودويلات كثيرة ، وكانوا ينزعون إلى الإتحاد لتكوين دولة واحدة .

وأما الفرنسيون فكانوا في أوضاع تختلف عن أوضاع الألمان مخالفة تامة : لأن فرنسا كانت أمت وحدتها السياسية منذ قرون عديدة ، وكانت استولت على بعض البلاد التي لا يتكلم أهلها باللغة الفرنسية . وفضلا عن ذلك كله ، كانت تطمح منذ أجيال عديدة إلى توسيع أراضيها في الشمال ، بغية الوصول إلى حدود طبيعية . وهذه الحدود الطبيعية كانت — في نظر رجال فرنسا السياسيين والعسكريين — هي نهر الراين . ومن المعلوم أن الشعوب القاطنة والدول والدويلات القائمة هناك ، كانت كلها ألمانية اللغة . ولذلك ، فإن التسليم بالنظرية الألمانية كان من شأنه أن يحول دون تحقيق هذه الأطماع العريقة . وفضلا عن ذلك ، كان يعرض بعض الأيالات الفرنسية إلى خطر الانفصال ؛ فكان من مصلحة الفرنسيين أن يعارضوا هذه النظرية أشد المعارضة .

ولكن كيف ، وبأية طريقة ؟ إن كتاب فرنسا ومفكراتها ، لم يجدوا سبيلا إلى ذلك بغير نظرية « الإرادة والمشيئة » . فقالوا : إن القومية ليست باللغة ، بل إنما هي بالإرادة والمشيئة ؛ والأمة ليست مجموع الأفراد الذين يتكلمون لغة واحدة ، بل هي مجموع الأفراد الذين يحملون « مشيئة المعيشة المشتركة » .

لقد بذل أرنست رينان جهداً كبيراً لترويج ونشر هذه الفكرة ، وللدفاع عنها . إنه عرضها بشكل شيق وأسلوب جذاب ، واستطاع لذلك أن يجتذب عدداً غير قليل من المفكرين إلى صف هذه النظرية .

غير أن جميع الوقائع السياسية التي حدثت بعد ذلك ، جاءت مؤيدة للنظرية الألمانية ، ومفيدة للنظرية الفرنسية . وأظهرت أن خطبة رينان المشهورة ، كانت بمثابة خطبة محام بارع يبحث عن مبررات للقضية التي أخذ على عاتقه مهمة الدفاع عنها . . . لا مقالة عالم مدقق ، يبحث عن الحقيقة لذاتها .

ذلك لأن سلسلة من طويلة من الوقائع التاريخية — من اتحاد ألمانيا إلى تكوين يوغوسلافيا — سارت على أساس وحدة اللغة ، وبرهنت على أن حياة الأمم تقوم ، قبل كل شيء ، على اللغة .
وأما المشيئة ، « مشيئة العيشة المشتركة » . . فقد تبين أنها لم تكن من عوامل تكوين الأمة ، ومن دوافع قيام الفكرة القومية . . بل أنها كانت — بعكس ذلك — من نتائج حياة الأمة ومن محصولات الفكرة القومية .

لأن الأفراد الذين يتكلمون بلغة واحدة ، ويعيشون ويعملون في تيار تاريخي واحد ، يتفاهمون ويتعاطفون بعضهم مع بعض أكثر وأسهل مما يتفاهمون ويتعاطفون مع غيرهم . ولذلك ينزعون إلى « العيشة المشتركة » ، و « يريدون أن يعيشوا سوية » . وبهذه الصورة تتولد في النفوس « مشيئة العيشة المشتركة » ، نتيجة طبيعية للاشتراك في اللغة وفي التاريخ .

ولهذه الأسباب ، نستطيع أن نقول : أن اعتبار المشيئة العامل الأصلي في تكوين الأمة يكون بمثابة عكس الحقائق رأساً على عقب . . . فإن المشيئة ليست سبباً في تكوين الأمة ، ولكنها نتيجة لتكوينها . . .
وعلى كل حال ، أنا لا أتردد في القول بأن النظرية الألمانية في هذه

القضية ، هي النظرية الصحيحة التي أيدتها الوقائع التاريخية ، ودعمتها الأبحاث العلمية :

أن « الأمة » كائن حي ، توجد بطبيعة الحياة الاجتماعية ، ولا تخلق عشية الأفراد .

وأكرر هنا ما قلته مراراً : إن الأمة كائن اجتماعي ، يتصف بالحياة والشعور . حياة الأمة بلغتها ، وشعورها بتاريخها . والأمة التي تنسى تاريخها ، ومع هذا تبقى محتفظة بلغتها ، تكون بمثابة عضوية اجتماعية فقدت الوعي والشعور ، ولكنها بقيت على قيد الحياة . والشعور قد يعود إليها ، عند ما تتذكر وتتعلم تاريخها . ولكن الأمة ، إذا ما فقدت لغتها ، وصارت تتكلم بلغة أمة أخرى ، تكون قد اندمجت في تلك الأمة وفقدت كيانها الخاص ، وزالت من عالم الوجود . . .

الخلاصة

وخلاصة القول : أننا كلما تعمقنا في درس قضايا القومية العامة وكلما توسعنا في درس تاريخ العرب الخاص تأكدنا من الحقائق التالية :

المصريون ، والسوريون ، واللبنانيون ، والفلسطينيون ، والعراقيون ، والنجديون ، والحجازيون ، واليمنيون ، والليبيون ، والتونسيون ، والمغاربة كلهم ينتمون إلى أمه واحدة ، هي الأمة العربية هناك شعوب عربية عديدة ؛ ولكن هذه الشعوب كلها تنقسم إلى أمه واحدة ، هي : الأمة العربية .

هناك دول عربية عديدة ؛ ولكن هذه الدول كلها تسوس فروع
أمه واحدة ، هي : الأمة العربية .

لكل واحد منا . . . لكل واحد من منتسبي هذه الشعوب . . .
لكل واحد من مواطني هذه الدول . . . أن يقول : أنا مصري ، أو أنا
عراقي أو أنا سوري ، أو أنا لبناني . . . ولكن عليه أن يقول ، في الوقت
نفسه : أنا عربي . . .

كما يجب عليه أن يقول : العروبة فوق ، الجميع . . .



مناقشات وتوضيحات

حول

محاضرة القومية العربية

أسباب انفصال الولايات المتحدة الأمريكية عن إنكلتره

حجة اختلاف المصالح الإقتصادية بين البلاد العربية .

ما الفائدة من أن أكون عربيا ؟

مواقف المصريين من قضية العروبة .

بين النزعة الفرعونية وبين القومية العربية

مناقشة بعض الآراء

بعد المحاضرة المسطورة في هذا الكتاب ، خصصت جمعية الوحدة العربية ، يوماً لمناقشة الآراء المسرودة فيها . وفي ذلك اليوم ، بعد استعراض ملخص المحاضرة ، دُعي الحاضرون إلى إبداء ما لديهم من ملاحظات أو استيضاحات ، أو اعتراضات .

فانتقد بعضهم « اعتبار اللغة أساساً للقومية » ، بحجة أن الولايات المتحدة لأميركية انفصلت عن بريطانيا العظمى ، على الرغم من وحدة اللغة التي كانت تربطهما .

وأشار بعضهم الآخر إلى عظم الفروق القائمة بين مختلف الأقطار ، زاعماً بأن هذه الفروق تحول دون اتحاد الأقطار المذكورة ؛ وقد أكد بعض هؤلاء على فروق الأحوال الطبيعية والمناخ ؛ واهتم بعضهم باختلاف الأحوال الاجتماعية والثقافية ؛ وتكلم بعضهم عن تباين المصالح الاقتصادية .

هذا ، وقد تساءل بعضهم : ما الفائدة من الانتساب إلى العروبة ؟ وأثار بعضهم قضية الفرعونية ؛ فالتزمها بعضهم ، وعارضها بعضهم الآخر .

ولما كانت هذه القضايا تثار في بعض المحافل والمجالس من حين إلى حين ، رأيت أن أدون رأيي فيها بشيء من التفصيل :

انفصال الولايات المتحدة الأميركية

« انفصلت الولايات المتحدة الأميركية عن بريطانيا العظمى ، على الرغم من وحدة اللغة التي كانت تربطهما » .
هذه الواقعة التاريخية ، يحاول الكثيرون من معارضي فكرة الوحدة العربية أن يتخذوها برهاناً قاطعاً على أن وحدة اللغة لا تؤثر في تقرير مصير الأمم .

ولكي نقدر قيمة هذه البرهنة ، يجب علينا أن ندرس الظروف التي تم فيها انفصال الولايات المتحدة الأميركية عن بريطانيا العظمى .
هناك ثلاث قضايا أساسية ، يجب أن تبقى نصب أعيننا عند بحث هذه القضية :

أولاً — إن انفصال الولايات المتحدة الأميركية عن بريطانيا العظمى كان تم سنة ١٧٧٦ .

ثانياً — إن أميركا ، مفصولة عن الجزر البريطانية بالبحر المحيط الأطلسي العظيم .

ثالثاً — إن اللغة الانكليزية لم تصبح اللغة البيئية عند جماعات كبيرة جداً من الأميركيين ، إلا في وقت حديث نسبياً .
إن أهمية هذه القضايا في تكوين الولايات المتحدة الأميركية ، لا تحتاج إلى شرح طويل .

قلت ، أولاً : إن الانفصال كان تم سنة ١٧٧٦ . ويجب أن نتذكر أنه في ذلك العهد ما كان يوجد على وجه الأرض دولة قومية أبداً .

كانت الدول عندئذ في حالة ممالك بكل معنى الكلمة . ومن المعلوم أن فكرة القوميات ، لم تصبح من القوى المؤثرة في السياسة الدولية ، الا بعد مرور مدة طويلة ، تزيد على نصف قرن .

في ذلك التاريخ ، ما كان الإنكليز ينظرون إلى سكتة الولايات المتحدة مواطنين يتمتعون بحقوق متساوية مع سكتة الجزر البريطانية . بل كانوا ينظرون إليهم نظرم لأهل المستعمرات ، وكانوا يفرضون عليهم سياسة اقتصادية وجمركية ، لا تهتم بشيء غير مصالح ممولى بريطانيا العظمى ؛ مثلاً كانوا صدروا قانوناً يحظر على أهالى تلك المستعمرات ، المتاجرة مع غير الجزر البريطانية . ولذلك نستطيع أن نقول : إن ثورة الأميركان على التاج البريطانى كانت بمثابة ثورة على الإستبداد ، بغية تأسيس حكم حر وعادل .

إنهم « كانوا تركوا بلادهم فراراً من أنواع الظلم وتخلصاً من الأسلوب الأوروبى الإقتصادى الذى كان يعرقل مساعيهم ووسائل تحسين معيشتهم » وعندما وجدوا أن الظلم والاعتساف لحقهم هناك أيضاً ، ثاروا وأعلنوا الاستقلال . وقد قالوا في ديباجة منشور الاستقلال : « تاريخ ملك بريطانيا العظمى الحالى حافل بالأضرار والإغتصاب . وبقية من كل ذلك تحقيق مأرب مباشر ، هو فرض حكم استبدادى مطلق على هذه الولايات » (من النشرة التى أصدرتها وزارة الخارجية الأمريكية باللغة العربية) .

ولذلك نستطيع أن نقول : إن ما حدث في أوائل الربع الأخير من القرن الثامن عشر — قبل قيام مبدأ القوميات ، وقبل بدء تكوين

الدول القومية — لا يمكن أن يتخذ برهاناً على أية نظرية من النظريات التي تحوم حول القوميات .

ولكن . . . قد يقال ، إذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية انفصلت عن بريطانيا ، قبل قيام مبدأ القوميات ، فلماذا لم تعد تتحد بعد ذلك مرة أخرى ، بعد ما انتشرت فكرة القوميات ، في النصف الأول من القرن التاسع عشر ، مثلاً ؟

إن أسباب ذلك تظهر لنا بكل وضوح ، عند التأمل في القضيتين الأخريتين :

لا ننسى أن أميركا ، تنفصل عن الجزر البريطانية ببحر محيط عظيم ، هو المحيط الإطلنطي الفسيح ؛ وهذا الانفصال كان ذا خطورة خاصة قبل قرن ، ولا سيما قبل قرن ونصف قرن ، لأن المواصلات كانت تجري عندئذ بالسفن الشراعية ، وأسفار هذه السفن كانت تستغرق وقتاً طويلاً ، فضلاً عن أنها كانت تتعرض إلى أخطار جسيمة ، بسبب كثرة الزوابع والعراصف التي تحدث خلال مدة السفر الطويلة ، في ذلك البحر المحيط المكشوف . وكان من الطبيعي أن يلعب هذا الانفصال الجغرافي ، دوراً كبيراً في تقرير مصير المستعمرات الأمريكية .

غير أن القضية الثالثة ، هي أهم من كل ما ذكرته آنفاً : أن الولايات المتحدة الأمريكية ، لم تكن قبلاً إنكليزية اللغة تماماً ؛ لأن جميع سكانها — تقريباً — كانوا من المهاجرين . وهؤلاء المهاجرون كانوا يؤومونها من مختلف الأقطار الأوربية ؛ وكان بينهم — فضلاً عن الإنكليز —

مئات الآلاف من الألمان ، والاييرلانديين ، والطلليان والسويديين والفرنسيين . . . وكان هؤلاء يحملون معهم إلى القارة الأمريكية لغاتهم الأصلية ، وما كانوا ينسون تلك اللغات - ويصبحون إنكليزيين اللغة في بيوتهم - إلا بعد مرور جيلين أو ثلاثة على هجرتهم من بلادهم ؛ وبما أن سيل المهاجرة استمر مدة طويلة ، نستطيع أن نقول : أن أميركا بقيت مدة غير قصيرة كثيرة اللغات ، ولم تصبح إنكليزية اللغة تماماً ، إلا بعد أتمام نمو الولايات المتحدة ، وانقطاع سيول المهاجرة الجارفة عنها . .

كانت أميركا ، بمثابة بوتقة تذوب وتختلط فيها الجنسيات المختلفة ، وتطرح منها مختلف اللغات الأوروبية ، إلى أن يصفو الميدان إلى اللغة الإنكليزية .

ولذلك كله ، كان من الطبيعي أن لا تعمل اللغة الإنكليزية في الولايات المتحدة الأمريكية ، عملاً يشبه عمل اللغة الألمانية أو الإيطالية في القارة الأوروبية .

* * *

هذا ، وإذا قارنا بين أحوال أميركا وإنكلترا التي وصفتها آنفأ ، وبين أحوال البلاد العربية التي نعرفها جميعاً . : وجدنا أن البون بينهما كان شاسعاً جداً :

أولاً : إننا نعيش في النصف الثاني من القرن العشرين ، لا في القرن الثامن عشر ؛ نحن نعيش في القرن الذي صيغت فيه خارطة أوروبا صياغة جديدة تماماً ، وفقاً لما يقتضيه مبدأ القوميات .

ثانياً : ان البلاد العربية متصلة بعضها ببعض اتصالاً جغرافياً تاماً ، لا يفصل بين أقسامها المختلفة فاصل يستحق الذكر . هذا ، فضلاً عن اننا نعيش في عصر ، فقدت فيه الفواصل كثيراً من تأثيراتها . . بسبب تطور وسائل المناقلة ، وتقدم وسائل المخابرة .

ثالثاً : ان اللغة العربية ليست دخيلة على البلاد العربية ، وعلى الأجيال الحاضرة ، كما كانت الانكليزية بين المهاجرين إلى أميركا . بل هي اللغة البديية في جميع الأقطار العربية ، منذ أجيال طويلة .

لهذه الأسباب كلها ، أقول بلا تردد : ان من يتخذ قضية انفصال الولايات المتحدة الاميركية عن انكلترة ، برهاناً على وجوب بقاء الدول العربية والشعوب العربية ، منفصلين ومختلفين . . يكون قد تباعد عن حادة المنطق والصواب بعداً كبيراً جداً .



اختلاف المصالح الاقتصادية

من أهم الحجج التي يتذرع بها معارضو الوحدة العربية، هو اختلاف المصالح الاقتصادية بين مختلف الدول العربية. انهم يعلقون على هذا الاختلاف أهمية كبيرة جداً، لأنهم يتمسكون في هذا المضمار بالنظرية القائلة أن المصالح الاقتصادية هي التي تسيطر العالم وتوجه التاريخ.

ولكني، أرى أن ألفت الأنظار - قبل كل شيء - إلى قضية أساسية تتعلق بهذا الموضوع: وهي، أن المصالح الاقتصادية ليست ظاهرة ولا ثابتة، كما يبدو في الوهلة الأولى.

لأن هناك مصالح عاجلة ومصالح آجلة، كثيراً ما تتضارب تضارباً صريحاً؛ وهذا التضارب يستوجب توضيحاً أحداها في سبيل الأخرى، أو توضيحاً شيء من كليهما...

وهناك مصالح محلية ومصالح دولية، كثيراً ما تكون متخالفة؛ وهذا التخالف يتطلب بذل الجهود للتأليف بينهما، وإيجاد شيء من التوازن بين مقتضيات كل واحدة منهما...

والدولة، عندما تتولى شؤون الأمة تنظم هذه المصالح المتضاربة، وتنسقها وتوجهها، وتوجد التوازن اللازم بينهما.

ونستطيع أن نقول: أنه لا توجد أمة، لا تتضارب فيها - مصالح مختلف الجماعات؛ ولا توجد دولة، لا تكون مرسحاً لتضارب المصالح وتوازنها، في مختلف الميادين.

ان قول المتنبي المشهور: « مصائب قوم عند قوم فوائد » يتضمن حكمة صائبة في هذا المضمار أيضاً .

* * *

يقولون ان مصالح لبنان الاقتصادية تختلف عن مصالح سوريا ، لأن الأولى مستهلكة والثانية منتجة .

والكنى أسأل: هل توجد دولة لا يكون فيها بعض المقاطعات المستهلكة وبعض المقاطعات المنتجة ؟ أفلا توجد في كل دولة ، مدن تجارية ، ومدن صناعية ، ومناطق زراعية ، ومناطق اصطياف واستجمام ؟ هل تشبه مصالح صقلية في ايطاليا مثلاً ، مصالح منطقة البحيرات الشمالية فيها ؟ أفلا تختلف مصالح مارسيليا في فرنسا عن مصالح ليل وليون اختلافاً جوهرياً ؟ وهل نستطيع أن نقول : ان مصالح ميناء هامبورغ في ألمانيا ، لا تختلف عن مصالح جبال الغابات ؟

نعم ، إذا رجعنا إلى لبنان نفسها ، أفلا نجد فيها أيضاً اختلافاً في المصالح بين مختلف المدن والمقاطعات ؟ هل تشبه مصالح بيروت الاقتصادية مثلاً مصالح بعلبك والبقاع ؟

وفضلاً عن ذلك ، أسأل : ألا يمكن أن يكون التضارب الذي يلاحظ الآن بين مصالح سوريا وبين مصالح لبنان ، ناتجاً عن عدم تقدير المصالح الحقيقية حق قدرها ، وعن عدم حساب مصالح المستقبل حساباً دقيقاً ؟ ألا يمكن أن يكون هذا التضارب قائماً بين مصالح جماعة من اللبنانيين ، وجماعة من السوريين ، . . لا بين مصالح لبنان الحقيقية بوجه عام ، ومصالح سوريا الأساسية على الإطلاق ؟

وفي الأخير ، ألا يمكن إيجاد نظام اقتصادي يضمن أعظم المنافع للطرفين ، مع تضحية بعض المنافع من الطرفين ، بطبيعة الحال ؟
 وإذا رجعنا إلى تواريخ الدول المختلفة ، وجدنا فيها أمثلة كثيرة على التطورات التي حدثت في فهم المصالح الحقيقية ، وعلى التنظيمات التي تمت للتأليف بين المصالح التي كانت تبدو متضاربة أشد التضارب .
 بين يدي الآن كتاب عنوانه « حكومة بواسطة الشعب » ، نشرته وزارة الخارجية الأميركية باللغة العربية . يسرد الكتاب تضارب المصالح والمطالب التي كانت تتجاذب مختلف الولايات الأميركية عند بدء استقلالها واتحادها :

« كان صاحب كل سفينة في بوسطن ، وهو منهمك في التجارة الدولية ، مدافعاً عن التجارة الحرة .

والفخاري في ولاية الينوي المتوسطة في الغرب ، الذي كان مبتدئاً في صاعته وملاقياً مزاحمة صناع الفخار الأجانب ، كان يفاضل لأجل الضريبة الجمركية على الفخار الأجنبي ، لكي يحمي فخاره في سوقه المحلية .

وزارع القمح في ولاية نبراسكا ، كان يحمذ خفض أسعار النقل وينشط سعر القمح ، في حين ان صانع النشاء كان يسعى لأن يشتري قمحه رخيصة ؛ وأصحاب السكك الحديدية كانوا يبتغون أعلى أجر للنقل .

وفي السفين الأخيرة كانت الخلافات الإقليمية محتمة أيضاً . فكان رأي صيافة نيويورك يختلف عن رأي زراع القطن في الجنوب ، ورأي راعي المواشي في ولاية تكساس ، ورأي الخشاب في ولاية أوريجون .

وبالعكس كان هؤلاء الثلاثة الآخرون يجدون وسيلة للتوفيق بين مصالحهم السياسية . »

يظهر من هذه العبارات بكل وضوح ، أن الولايات المتحدة الأمريكية نفسها جابهت كثيراً من المشاكل من جراء تضارب المصالح ، ولكنها لم تعجز عن معالجتها معالجة تضمن التقدم والنهوض إلى الجميع... في آخر الأمر . وقد تخسر بعض المدن وبعض المقاطعات - في بادئ الأمر - ، عند أمثال هذه التنظيمات ؛ ولكن النتائج العامة التي تتولد من هذه التنظيمات ، كثيراً ما تعوّض هذه الخسارة ، تعويضاً كبيراً .

مثلاً ، لاشك في أن مدينة هامبورج المشهورة في ألمانيا ، خسرت في بادئ الأمر ، من الدخول في الاتحاد الجرمنى الألماني ، ومن الاندماج في الإمبراطورية الألمانية ؛ ولكنها بعد مدة ، استفادت استفادة عظيمة من النهضة الاقتصادية الهائلة التي قامت في ألمانيا ، بعد اتحاد دولها وتنسيق اقتصادياتها تنسيقاً قومياً ؛ وعادت وتلافت أضرارها السابقة أضعافاً مضاعفة . وإذا أردت أن أضرب مثلاً من البلاد العربية نفسها ، أستطيع أن أذكر مدينة حلب : كانت هذه المدينة تتمتع بموقع ممتاز جداً في عهد السلطنة العثمانية . لأنها كانت مركز تلاقى وتقاطع الطرق والسكك الحديدية التي تربط سوريا والعراق ببعضها ببعض من جهة ، وبغربي الأنضول وشرقها من جهة أخرى ؛ وبتعبير أقصر : إنها كانت مركز تلاقى الطرق التي تربط شمالي السلطنة بجنوبها .

حتى أنه عند ما أخذ بعض الساسة يفكرون في تغيير عاصمة السلطنة ، بعد الحرب البلقانية - قال المشير فون درغولتس باشا المشهور : أن أصلح

مركز لعاصمة السلطنة ، هي مدينة حلب .

من الطبيعي أن انفصال البلاد العربية عن السلطنة العثمانية ، أدى إلى زوال هذه المزايا والامتيازات عن مدينة حلب : إنها أصبحت مدينة منعزلة ، قابعة في منطقة قريبة من الحدود ، وخسرت معظم ما كان لها من مزايا وإمكانات تجارية . ولكن . . . بعد ذلك ، استطاعت حلب أن تتكيف بما تقتضيه هذه الظروف الجديدة ، وتحولت من مدينة تجارية إلى مدينة صناعية ، وأصبحت الآن أهم مراكز الصناعة في سوريا ، كما أنها أخذت تتوسع وتنهض بأمور الزراعة أيضاً .

ويظهر مما سبق ، أن ما يقال عن تضارب المصالح بين مختلف البلاد العربية بوجه عام — وبين سوريا ولبنان ، بوجه خاص — . لم يكن من أنواع التضارب التي لا يمكن معالجتها .

ولذلك أستطيع أن أقول ، أن كل الحجج التي يبيدها البعض لاستبعاد فكرة الوحدة العربية ، مستنداً إلى الفروق الاقتصادية ... إنما هي حجج واهية ، لا تستطيع أن تقاوم البحث الجدي ، والنقد العلمي . . . بوجه من الوجوه .



منفعة العروبة

قال أحد الحاضرين — وكان من رجال القانون — : أنا مصري ،
بس . ثم أردف قوله هذا ، بالسؤال التالي :
— وما الفائدة من أن أكون عربياً ؟
وأجبتُه متسائلاً :

— قبل الاجابة على سؤالك ، أود أن أسألك : وما الفائدة من أن
تكون مصرياً ؟
وأجاب على هذا السؤال ، قائلاً :

— الفائدة في ذلك ظاهرة : لأن هنالك دولة مصرية ، تحميني ،
وتضمن لي حياتي ومصالحى . . .

وسأله عندئذ : — وهل تدعى أنك صرت مصرياً لهذا السبب ؟
هل خيّرَكَ أحد بين المصرية وغير المصرية ، فاخترت أنت المصرية ، بعد
التفكير والملاحظة ؟ أم صرت مصرياً ، لأنك ولدت في مصر ، من
أبوين مصريين ؟

لا شك في أنك تعرف وتسلم بأنك صرت مصرياً ، بحكم ولادتك
ونشأتك ، قبل أن تفكر في شيء من المنافع التي ذكرتها . . . حتى قبل
أن تعي وتفقه معنى المنفعة على الإطلاق .

والعروبة كذلك : لا يصبح الإنسان عربياً بناءً على مصلحة يتوخاها
ومنفعة يسعى وراءها . . . إنما يولد عربياً ، ويشعر بالعروبة حسب ظروف
نشأته . أننا لا نختار اللغة التي سننشأ عليها . ولا نختار التاريخ الذي

سنرتبط به . أن لغتنا البيئية نتقرر بطبيعة البيئة التي نشأ فيها ، وبمكوّن
الأسرة التي ننحدر منها . أن كل واحد منا يكون أولاً يكون عربياً ، قبل
أن يفكر ودون أن يفكر . . . كما يكون قاهرياً أو بغدادياً أو حلبياً
مصرياً أو عراقياً أو سورياً . . . قبل أن يفكر ، ومن غير أن يفكر
في المنفعة التي قد يجنيها من هذا الانتساب .

ثم أود أن أعود قليلاً إلى الجواب الذي سمعته رداً على سؤالى :
« الفائدة من انتسابى إلى المصرية ظاهرة ؛ لأن هناك دولة مصرية تحمى
وتضمن لى حياتى ومصالحى . . . »

ولكن . . . لو فرضنا أنك واجهت ظروفًا لم تضمن خلالها الدولة
المصرية مصالحك . . . أو صادفت ظروفًا أخرى وضعتك أمام دولة
أجنبية تضمن لك مصالحك أكثر مما تضمنها الدولة المصرية ، أو تغرقك
في بحر من الفوائد التي لا تعد ولا تحصى . . . فهل تتنصل عندئذ من
مصريتك ، وتنسب إلى تلك الدولة ، للحصول على تلك الفوائد ؟
أظن أنك لن تتردد في الإجابة على هذا السؤال ، بقولك : كلا ، لأن
هذه قضية شعور وعاطفة ، لا قضية منفعة وحساب . . .

ولماذا لا تقول نفسى الشيء فى العروبة أيضاً : هذه قضية شعور
وعاطفة ، لا قضية منفعة وحساب ؟ . . .

أنى لم أقصد من قولى هذا أن لا فائدة من العروبة ، وأن هذه قضية
شعور مجرد ، وعاطفة بحتة ، دون أية فائدة . . .

بل بعكس ذلك ، أنا أدعى بأن مصر تجنى من العروبة فوائد كثيرة ، وأن هذه الفوائد قابلة للتوسع والازدياد قابلية هائلة . وذلك لأن الاتحاد قوة . ونحن نعيش في عصر القوة ، وعصر الاتحادات والتكتلات التي تولد القوة . ومن البديهي ان جميع امكنيات الامة ، تزداد وتوسع كلما زاد عدد أفرادها ، وكلما توثقت الروابط بينهم .

وإذا أردت أن أضرب لكم مثلاً واضحاً وضوح الشمس في النهار ، قلت : لو لم تكن مصر عربية ، لو لم تكن لغة مصر هذه اللغة التي يتكلمها سكان هذا العالم العربي الفسيح ، لما انتشرت المطبوعات المصرية انتشارها المعلوم ، ولما راجت أفلامها السينمائية هذا الرواج العظيم . .

ولهذا السبب اكرر ما قلته آنفاً : عندما قلت هذه قضية شعور وعاطفة ، لا قضية منفعة وحساب . . لم أقل ذلك ، لظني بأن لا فائدة من العروبة . . بل قلت ذلك لاعتقادي باننا نغلط غلطاً فاحشاً ، ونخسر خسارة فادحة ، إذا توهمنا ان المنفعة أساس كل شيء .

بل يجب علينا أن نعلم العلم اليقين ، ان الوطنية لا تقوم على أساس المنفعة ، كما ان القومية لا تنشأ من المنفعة .

ان القومية — مثل الوطنية — عاطفة تصدر من أعماق النفس ، لا فكرة تتولد من ملاحظات العقل .

ان حب الانسان لوطنه ولائته يشبه ، إلى حد كبير ، حب الطفل لأمه . ومن المعلوم ان الطفل يحب أمه ، قبل أن يفكر ودون أن يفكر . والتفكير ، قد يوجد بعض المبررات لهذا الحب ، وقد ينوره بعض التنوير ، ولكنه لا يولده بوجه من الوجوه .

وكذلك الأمر في الوطنية والقومية ، أنها نتيجة شعور وعاطفة ، قبل أن تكون وليدة تفكير وملاحظة .

وأنا أقول بلا تردد : أن الوطنية أو القومية التي تدخل من أبواب الملاحظات المنفعية ، لا تكون وطنية حقيقية ، ولا تكون قومية صادقة .

للشاعر الفرنسي العظيم « فيكتور هوجو » قصيدة مشهورة ، عنوانها « بين وطنين » يقصد الشاعر من ذلك ، بين الوطن الفرنسي وبين الوطن الألماني .

يبدأ هوجو قصيدته بوصف لألمانياوصفا رائعا ، كله مدح وإطراء .
مدح وإطراء لجمال المناظر ، ولتقدم الحضارة . . وبعد أن يسترسل في هذا المدح ، بسلسلة أبيات طويلة شائقة ، ينتقل إلى فرنسا ، فيقول :
« وأما فرنسا . . فوا أماء ! »

فلا يزيد على ذلك كلمة واحدة . .

إنها أمه . . وكفى . . إنها أمه ، فليست في حاجة إلى شيء من المدح والإطراء ، فلا يمكن أن تكون موضوع مقارنة مع سائر النساء .
ولذلك يكتفي الشاعر بهذه الصيحة ، ولا يزيد عليها كلمة واحدة !

وبعد كل هذه الإيضاحات ، أعتقد أنه يحق لي أن أقول للمعارض المحترم : إنك عربي ، لأنك مصري ، ولأن مصر عربية منذ قرون وقرون .
أنت قد تكون بحيريا ، وقد تكون صعيديا ؛ وقد تكون

اسكندرانيا . ولسكنك لا تقول أبداً : أنا صعيدى بس ؛ وأنا بحيرى
بس . . بل إنك تقول : أنا مصرى صعيدى ؛ أو أنا مصرى اسكندرانى
وكذلك لا يجوز لك أن تقول أنا مصرى بس ؛ بل يجب عليك أن
تقول : أنا عربى مصرى . . كما يقول بعض الحاضرين هنا « أنا عربى
عراقى ، أو أنا عربى لبنانى أو أنا عربى يمانى . . . »

مواقف المصريين من العروبة

يتوهم البعض من إخواننا المصريين ، أن التسليم بعروبة مصر ، يعنى الموافقة على إدماج الدولة المصرية فى دولة عربية شديدة التركيز؛ وحرمان مصر من كل ما لها من خصائص ومميزات .

فى حين أن هذا الوهم خاطئ تماماً . لأن المواقف التى يستطيع أن يقفها المتنورون أمام فكرة العروبة قد تختلف اختلافاً كبيراً ، من الانعزال الكامل إلى الاندماج والاتحاد التام .

أنى أستطيع أن أخلص هذه « المواقف الممكنة » بالسلسلة التالية :
يستطيع أن يقول المرء :

(أ) أنا مصرى . ولا أشعر فى قرارة نفسى بأى ارتباط كان نحو العروبة . وأعتبر الدول العربية بأجمعها أجنبية علبى ، مثل سائر الدول الغربية والشرقية .

(ب) أنا مصرى . وأعترف بأنى عربى . ومع هذا أرى من الأوفق أن تبقى الدولة المصرية منفصلة ومنعزلة عن سائر الدول العربية ، وأن لا تزج بنفسها فى المشا كل التى تخص الدول المذكورة وحدها

(ج) أنا مصرى عربى . وأود أن تبقى الدولة المصرية مستقلة عن سائر الدول العربية . ومع هذا أقول بضرورة ارتباطها مع الدول الشقيقة باتفاقات خاصة

(د) أنا مصرى عربى وأود أن تدخل الدولة المصرية فى « حلف »

يجمع كل الدول العربية وينسق أعمالها ويقوى تعاضدها، وذلك دون أن
تمس شيئاً من شخصيتها وسيادتها

(هـ) أنا مصري عربي ، وأود أن تؤلف الدولة المصرية مع سائر
الدول العربية ، دولة اتحادية — فدرالية — تقوى الشؤون الخارجية
والعسكرية ، وتترك دولة من هذه الدول مستقلة في تنظيم وتسيير
سائر شؤونها .

(و) أنا مصري عربي . وأرى أن يتحد الشعب المصري مع سائر
الشعوب العربية ، لتكوين دولة موحدة ، على أساس اللامركزية الواسعة
المنطق ، تتمتع فيها السلطات المحلية بحقوق وصلاحيات فعلية .

(ز) أنا مصري عربي . وأرى أن يتحد الشعب المصري مع سائر
الشعوب العربية لتكوين دولة موحدة ، تتمسك تمسكاً شديداً بمركزية
الإدارة ، فتسعى إلى إزالة جميع الفوارق القائمة بين الشعوب العربية المختلفة .
ولا أراى في حاجة إلى القول ، أن البون بين الموقف الأول ، وبين
الموقف الأخير ، شاسع جداً . ولذلك أقول : أن النفور من الموقف الأخير ،
لا يبرر قط الوقوف عند الموقف الأول ، وعدم الترحيح عنه بصورة من الصور .
أنا شخصياً است من دعاة المركزية . وأفهم أن يرى أحد المصريين
التوقف — نهائياً أو مؤقتاً — عند أحد المواقف المتوسطة ، واسكنى لا أفهم
أبداً ، كيف يسوِّغ لنفسه أن يقف في الموقف الأول ، ويفكر العروبة ،
في الوقت الذي تكون مصر أعظم الكتلة العربية وأقواها .



النزعة الفرعونية

يشير بعض الكتاب والمتكلمين ، من وقت إلى آخر ، النزعة الفرعونية؛ ويحاولون معارضة الوحدة العربية ، مستندين إلى نداء هذه النزعة ، فيقولون:

« الفرعونية متأصلة في نفوس المصريين ، . . لا تطلبوا من مصر أن تتخلى عن مصريتها ، وإلا كان معنى طلبكم : إهدى يا مصر، أبا الهول والأهرام ، وتغاضى عن جميع الآثار التي تزين متاحفك ومتاحف العالم . وانسى نفسك ، واتبعينا » .

انى كنت رددت على أمثال هذه الآراء ، قبل مدة تزيد على عشرة أعوام . وأرى أن أكرر الآن تلك الردود ، في هذا المقام :

« أن التعارض والتصادم لا يحدثان إلا بين الأشياء التي تسير على مستوى واحد ، في عالم واحد . والفكرة العربية التي تعمل في القرن العشرين — للأجيال القادمة — لا يمكن أن تتعارض مع آثار بقيت ميراثاً من ماضٍ سحيق ، يرجع إلى أكثر من خمسة آلاف من السنين .

أن مصر قد تباعدت عن ديانة الفراعنة دون أن تخرب أبا الهول ، وتخلت عن لغتها القديمة دون أن تهدم الأهرام ؛ وجميع آثار الفراعنة التي زينت بها متاحف مصر ومتاحف العالم ، لم تولد نزوعاً للعودة إلى الديانة التي أوجدت تلك المآثر الخالدة ، ولا حركة ترمى إلى بعث اللغة التي رافقتها خلال قرون طويلة . فهل من موجب لطلب هدم الأهرام وتناسى الآثار لأجل تحقيق الوحدة العربية ؟

أن الأهرام — مع جميع الآثار الفرعونية — لم تمنع مصر من الاتحاد

مع سائر الأقطار العربية اتحاداً تاماً في ساحة اللغة ، فهل يمكن أن تحول دون اتحادها مع تلك الأقطار في ساحة السياسة أيضاً ؟

أن التيارات القوية والعميقة التي جرفت حياة مصر في اتجاهات جديدة منذ عشرات القرون ، والتي أخرجتها من ديارها القديمة وأنستها لغتها الأصلية — بالرغم من وجود الأهرام وقيام أى الهول — لن نحتاج إلى هدم أو ترشيء من أثارها القديمة ، لتجرفها نحو السياسة التي يؤمن بها دعاة الوحدة العربية . . سيما وأن هذه السياسة ليست إلا نتيجة طبيعية للغة مصر الحالية .

أن دعاة الوحدة العربية لم يطلبوا من المصريين — لاضمحاً ولا صراحة — أن يتنازلوا عن مصريتهم ؛ بل أنهم يطلبون إليهم أن يضيفوا إلى شعورهم المصرى الخاص شعوراً عربياً عاماً : وأن يعملوا للعروبة بجانب ما يعملونه للمصرية .

أن دعاة الوحدة العربية لم يقولوا ، ولن يقولوا لمصر « انسى نفسك » ، بل أنهم يقولون وسيقولون لها « استزىدى من ثروة نفسك ، بالعمل على توحيد أبناء لغتك » . أنهم لم يقولوا ، ولن يقولوا لها : « اتبعينا » ؛ بل يقولون ، وسيقولون لها : « سبرى نحو الأمام . ونحن نتبعك فى هذا الطريق على الدوام » .

كلمة

حول

التماسك الاجتماعي

إن قوة المجتمعات البشرية وقدرتها لا تتعين بعدد الأفراد الذين يؤلفونها ، بل تتناسب مع شدة الروابط التي تربط بعضهم ببعض ؛ كما أن صلابة الأحجار والصخور لا تتبع حجمها ، بل تتناسب مع تماسك أجزائها .
فترى بعض الأمم تشبه الأحجار الهشة ؛ حتى أنها لتشبه أحياناً أكوام التراب والرمال : لأن أجزائها قليلة التماسك والالتصاق ، ولو كانت كثيرة العدد . في حين أن بعض الأمم تشبه الأحجار الصلبة والصخور الصلدة ، فإن أجزائها شديدة التماسك والالتصاق ، وإن كانت قليلة العدد

فيجب علينا أن نسعى لجعل أمتنا المحبوبة متماسكة الأجزاء شديدة الالتصاق ، مثل الصخور لاهشة رخوة الأجزاء قليلة الالتصاق ، مثل الرمال

مصر والعروبة

بين المؤمنين بعروبة مصر وبين دعاة الانعزال

رد على المعارضين الذى يستشهدون بالتاريخ :

شهادة تاريخ الأتراك

شهادة تاريخ اليونان

دلالة تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية

المصريون عرب : باللغة والثقافة والتاريخ .

مصر والعروبة

ما هو موقف مصر من القضايا المتعلقة بسائر البلاد العربية؟ ما هو مبلغ شعور المصريين بالقومية العربية ، وما درجة اهتمامهم بفكرة العروبة ؟ ما هو هذا الموقف وهذا الشعور في الحالة الحاضرة ؟ وماذا يجب أن يكون ، وماذا سيكون في المستقبل القريب والبعيد ؟

هذه الأسئلة وأمثالها شغلت — ولا تزال تشغل — أذهان الكثيرين من الباحثين والمفكرين ، — من مصريين وغير مصريين — ، منذ سنوات طويلة .

كان عدد غير قليل من شبان العرب — من أهالي الولايات العربية الباقية تحت الحكم العثماني المباشر — في العهد الحميدى ، يتوجهون نحو مصر ، بقلوب مفعمة بالآمال ، معتقدين بأنها ستعمل ما يجب عمله لاعادة مجد العرب واهياء القومية العربية .

وكان عدد كبير من رجال السياسة العثمانية في ذلك العهد يتخوفون من مصر لهذا السبب ، وكانوا يحسبون ألف حساب لاحتمال تزعمها الحركة العربية . ولذلك كانوا يتخذون شتى التدابير للحيلولة دون اتصال أهالي الولايات العربية بسكان الخديوية المصرية . .

ولكن طائفة كبيرة من الظروف السياسية والعوامل التاريخية تضافرت على ابقاء مصر بعيدة عن الحركات العربية السياسية ، خلافا لما كان يتوقمه جميع هؤلاء .

فنشبت الثورة العربية من الحجاز، وانتقلت منها إلى سورية فالعراق،
من غير مساعدة مصر وتدخلها .
ان الظروف والعوامل التي أشرت اليها آنفا حملت مصر على الإعراض
عن الفكرة العربية ، وعلى البقاء خارج نطاق الثورة المذكورة . .

* * *

غير أن هذه الحالة كانت نتيجة ظروف عارضة . فكان طبيعياً أن
تتغير هذه الظروف بعد مدة ، كما كان طبيعياً أن تتبدل موقف مصر
والمصريين من حركات القومية العربية تبديلاً حوهرياً تبعاً لتغير تلك الظروف .
انى كنت من المؤمنين بذلك ايماناً قوياً . وقد أعلنت ايماني هذا
مرارا بمحاضرات ألقيتها ومقالات نشرتها في العراق .

فقد قلت في مستهل احدى المقالات التي نشرتها سنة ١٩٣٦ ما يلي :
« لقد زودت الطبيعة مصر ، بكل الصفات والمزايا التي تحتم عليها أن
تقوم بواجب الزعامة والقيادة في إنهاض القومية العربية .

« لأنها تقع في مركز البلاد العربية ، بين القسمين الاقربى والأسبوى
منها ، كما أنها تكون أكبر كتلة من الكتلة التي انقسم اليها العالم العربى
بحكم السياسة والظروف . وهذه الكتلة قد أخذت حظاً أوفر من الحضارة
العالمية الحديثة ، وقد أصبحت أهم مركز من مراكز الثقافة في البلاد العربية .
وهى أغنى هذه البلاد بأجمعها . كما أنها أقدمها في تشكيلات الدولة العصرية ،
وأقواها في الآداب وأرقاها في الفصاحة .

« وكل ذلك . . . مما يجعل مصر الزعيمة الطبيعية للقومية العربية » .

وبعد أن سردت العوامل التي استوجبت بقاء مصر خارج نطاق الحركة العربية في بادئ الأمر ، قلت :

« اننى لم أقنط من إنتشار فكرة القومية العربية في مصر ، في يوم من الأيام . غير أنه سرى جدا أن أرى هذه السنة في مصر تخمرا اجتماعيا عميقا ، يدفعها نحو الفكرة العربية بقوة شديدة ، ويجعلها تشعر بواجبها الطبيعي ورسالتها القومية شعورا واضحا . ولا أشك في أن هذه ليست الا مقدمة مباركة ، سيعقبها شعور فياض نحو القومية العربية ، وعمل جبار في سبيل انهاض هذه القومية . . . »

ان ما حدث بعد ذلك في مصر جاء مصداق لما كنت توقعتة عند ذاك : إذ أخذ الشعور بالعروبة ، والاهتمام بالقومية العربية ، والعمل في سبيل النهضة العربية . . . يغمر نفوس المصريين شيئا فشيئا .

* * *

وقد اشتد هذا التيار الفكرى الجديد بوجه خاص ، خلال الحرب العالمية الثانية ، من جراء الوقائع التي لازمت حركات الاستقلال الأخيرة في سورية ولبنان . وبلغ حده الأقصى بعد تأسيس جامعة الدول العربية ، وعند بدء الحركات السياسية والحربية لانقاذ فلسطين من براثن الصهيونية . ولكن الاخفاق الذى منيت به هذه الحركات أثر في هذا التيار الفكرى تأثيرا سيئا ، وعرض فكرة العروبة إلى نكسة أليمة جدا ؛ فأخذ بعض الكتاب والساسة يدعون إلى التخلي عن هذه الفكرة ، والانصراف إلى معالجة شؤون مصر الخاصة ، من غير اهتمام بسائر الشؤون العربية .

انى أقدر مرارة الآلام التى شعر بها المصريون -- بحق -- من جراء سير الوقائع الحربية فى فلسطين ، ولا سيما بسبب الأوضاع المؤسفة التى لا بست الصفحة الأخيرة منها .

ولكننى أعرف -- فى الوقت نفسه -- أن جميع المؤمنين بالقومية العربية والداعين اليها ، قد شاركوا المصريين فى هذه الآلام المريرة مشاركة تامة .

وأقول ، -- فضلا عن ذلك -- أن المثل العليا القومية لا يمكن أن تتحقق فى حملة واحدة ، بل أنها تتطلب جهودا جبارة مقرونة بتضحيات عظيمة تستمر وتتوالى جيلا بعد جيل .

فالعقبات التى تعترى الأمم فى مسيرها نحو تلك المثل العليا ، والسنكبات التى تعترض ذلك السير من وقت إلى آخر .. مهما تكن كثيرة وكبيرة ، فإنها لا تقوم دليلا على استحالة تحقيق تلك المثل العليا ، ولا تسوغ التخلي عنها ، ولا سيما فى المرحلة الأولى من مراحل السير نحوها .

* * *

وأظن أن أسباب عدم تقدير هذه الحقيقة الواضحة تعود -- فى الدرجة الأولى -- إلى اختلاط مفهوم الفكرة العربية ، بأعمال جامعة الدول العربية ، فى أذهان الكثيرين من الخاصة والعامة .

انى كنت ألحظ آثار هذا الاختلاط المؤسف منذ مدة طويلة ، وكنت أحاول لفت الأنظار إلى هذه الحقيقة المهمة بمناسبات عديدة :

ولقد اعتاد الكتاب والخطباء -- مثل معظم الناس -- أن يختصروا تعبير « جامعة الدول العربية » ، فيقولوا « الجامعة العربية » من غير أن

يقتنبهوا إلى الفروق العظيمة التي تفصل بين المعاني المفهومة من كل واحد من هذين التعبيرين .

وقد كنت — ولا أزال — أعترض على ذلك في كل فرصة ، وما رححت أدعو إلى التمييز بين هذين التعبيرين باهتمام تام .

ذلك لأن الجامعة التي تأسست سنة ١٩٤٥ بموجب الميثاق المعلوم ، إنما هي « جامعة الدول العربية » كما هو مصرح في ذلك الميثاق .

وأما « الجامعة العربية » فإنها لا تزال تحبو في عالم « الأفكار والآمال » أنها الآن « فكرة » تعيش في أذهان الذين يؤمنون بوحدة الأمة العربية إيماناً صحيحاً ؛ بل هي « مثل أعلى » تصبو إليه نفوس جميع الذين يدركون معنى العروبة حق الإدراك .

فيسوغ لكل باحث أن يقول عن جامعة الدول العربية الراهنة ما يشاء ، وأن ينتقد أعمالها وتصرفاتها ما وسعه الانتقاد . غير أنه لا يسوغ لأحد أن يتهم — من جراء ذلك — فكرة الجامعة العربية ، التي لم تخرج بعد إلى عالم الوجود .

ولا مجال للشك في أن كل من يتهم على فكرة الجامعة العربية من جراء أعمال جامعة الدول العربية ، يكون قد ارتكب ظلماً فادحاً .

وبالرغم من بداهة هذه القضية يرى من الأسف الشديد أن الخلط بين تعبير جامعة الدول العربية وتعبير الجامعة العربية . . قد استمر وتفاقم ولهذا السبب زاد عدد الذين يطعنون في فكرة العروبة نفسها من جراء تصرفات جامعة الدول العربية في بعض الشؤون السياسية .

ولا نغالى إذا قلنا أن آراء هؤلاء ودعاياتهم ، أصبحت من التيارات التى تبدو صراحة فى بعض البيئات المصرية .

ومما زاد قوة هذه التيارات ، أن البعض من مشاهير الكتاب والمفكرين أخذوا يضمون أصواتهم إلى الدعايات القائمة للتخلى عن الفكرة العربية العامة ، وللانصراف عنها إلى معالجة شؤون مصر الخاصة .

وقد أراد بعض هؤلاء الكتاب والمفكرين — فى الأيام الأخيرة — أن يدعموا آراءهم السياسية بدلائل وشواهد تاريخية ، فراحوا يستشهدون بتواريخ الأمم المختلفة .

وقد حاول سعادة محمود حنفى باشا — مثلاً — أن يدعم الآراء التى نشرها فى مجلة المصور بتاريخ الأتراك الحديث ، وأشار إلى مافعله مصطفى كمال ؛ كما حاول سعادة لطفى السيد باشا أن يؤيد رأى الذى أدلى به إلى المجلة المذكورة بتاريخ اليونان ، وأشار إلى مافعله الأمة اليونانية خلال خضوعها لسيطرة الدولة العثمانية .

أن أمثال هذه الاشارات المقتضبة إلى بعض الوقائع التاريخية قد تضلل بعض الأذهان ، فتخرجها عن سبيل الحق والصواب .

ولذلك رأيت أن أقوم بتمحيص هذه الشواهد التاريخية لتبيان مبلغ انطباقها على الحقائق الثابتة من جهة ، ومدى تأييدها للخطط المقترحة من جهة أخرى

هذا وأرى أن أصرح — قبل الشروع فى هذه المناقشة — بأننى لست متخوفاً أو متشاكساً من شيوع وذيوع الآراء التى وأشرت إليها آنفاً . لأننى

أعتقد بأنها من نوع « غيوم اليأس » التي تستولى على النفوس — عادة —
عندما تمنى بالاختراق في تحقيق مشروع من المشاريع المحيطة إليها ، في
مرحلة من مراحل العمل من أجلها ؛ ولكنها لا تلبث أن تنقشع وتزول ،
عند التفكير في الأمور بشيء من الهدوء ، وعند العودة إلى العمل مع شيء
من الحزم والأمل

وإذا ما أقدمت على مناقشة هذه الآراء ، إنما أقدم عليها بعمية الحيلولة
دون تكاثف هذه الغيوم في أجواء النفوس الضعيفة ، وبغية ضمان انتشاعها
عن تلك الأجواء بسهولة وسرعة .



الاستشهاد بتاريخ اليونان

رد على لطفى السيد باشا

لقد أدلى سعادة الأستاذ لطفى السيد باشا بحديث سياسى إلى مجلة المصور . تطرق خلاله إلى قضية علاقة مصر بالعالم العربى وبالشؤون العربية وقد جاء فى الحديث المذكور ، ما نصه :

«... وقد كنت ألح فى تأييد مصرية المصريين . لأن منهم من كانوا يدعون أنهم عرب ، ومنهم من يدعون أنهم أتراك أو شركسة . ولو كان اليونان حينما ملكهم الأتراك قد خرجوا من قوميتهم لبادت شخصياتهم ولما ت فى نفوسهم أطماع الاستقلال ببلادهم ، ولاستحال عليهم أن يردوها اليهم .

«وكذلك نحن المصريين ، يجب أن نتمسك بمصريتنا ، ولا ننسب إلى وطن غير مصر ، مهما كانت أصولنا حجازية أو سورية أو شركسية أو غيرها . ويجب أن نحافظ على قوميتنا ونكرم أنفسنا ووطننا ، ولا ننسب إلى وطن آخر . ونخصه وحده بكل خيرنا وكل منافعنا ؛ ونحيطه بكل غيرتنا ... (المصور ٥ مايو ١٩٥٠)

بهذه الكلمات يدعو سعادة الأستاذ الكبير إلى التمسك بالمصرية البحتة ، ويساوى فى نقده — من الوجهة المصرية — بين دعاة العروبة وبين مروجى التركية ، ويستشهد على رأيه هذا بما فعله اليونان .
أنى أسلم مع الأستاذ بأن اليونان لم يخرجوا من قوميتهم حينما ملكهم الأتراك؛ ولكنى أرى من الضرورى أن أسأل بعد ذلك :

ماذا يجب أن نفهم من عبارة عدم الخروج من القومية اليونانية ؟
 ماهي العلائم التي تدل على عدم الخروج من هذه القومية ؟ كيف استطاع
 اليونان ألا يخرجوا من قوميتهم ، على الرغم من دخولهم تحت حكم الأتراك ؟
 وكيف حافظوا على قوميتهم اليونانية ، على الرغم من بقائهم تحت سيطرة
 الدولة العثمانية قرونا عديدة ؟

أنى أعتقد أن جواب هذه الأسئلة واضح وضح الشمس في رابعة
 النهار : ذلك لأنهم حافظوا على لغتهم القومية ، وظلوا على مذهبهم
 المسيحي الأرثوذكسى . . .

إنهم لم يندمجوا في الشعب الترى ولم يذوبوا في البوتقة العثمانية ،
 بسبب اختلافهم عن الأتراك باللغة وفي المذهب ، وتمسكهم بهما تمسكا
 شديداً . إنهم استقلوا عن الدولة العثمانية في آخر الأمر بفضل استجابتهم
 لنداء هذه اللغة وذاك المذهب .

ومعلوم أن اللغة اليونانية كانت لغة خاصة بهم دون غيرهم ؛ ولكن
 المذهب الأرثوذكسى لم يكن خاصا بهم ، بل انه كان مشتركا بينهم وبين
 معظم الشعوب السلافية في أوروبا ، وعلى رأسهم كتلة روسيا الجبارة .
 وقد تعرضت اليونان — بعد انفصالها عن الدولة العثمانية — إلى خطر
 الاندماج في هذه الكتلة الجبارة ، تحت تأثير هذه الرابطة المذهبية ، وجابهت
 مشا كل عديدة بسبب علاقاتها المذهبية . ولم تغلب على هذه المشا كل إلا
 بتغليب المصالح القومية والوطنية على الاعتبار الدينية والمذهبية . وبتعبير
 آخر : إلا بالاستجابة إلى نداء اللغة والوطن ؛ أكثر من الاصغاء إلى
 نداء الدين والمذهب .

ويظهر من ذلك بوضوح وجلاء أن اليونان مدينون بكيانهم السياسى
الراهن — قبل كل شىء وأكثر من كل شىء — إلى تمسكهم بلغتهم
القومية ، وإلى تفضيلهم الاصفا. إلى نداء هذه اللغة على أى نداء آخر .
ألا يوجد فى هذه الحقيقة وحدها الدليل القاطع على أن سعادة لطفى
السيد باشا قد حاد عن جادة الصواب ، عند ما استصغر وتجاهل شان اللغة ،
فساوى بين العروبة وبين التركية خلال دعوته إلى المصرية ؟

على أن هناك ما هو أهم من ذلك ، وأدل على حقائق الأمور :
إن بلاد اليونان لم تستقل كلها دفعة واحدة . بل إنها استقلت على
مراحل عديدة ، ومقاطعة بعد أخرى .

إن البلاد التى دخلت فى حدود دولة يونان المستقلة فى بادىء الأمر
— بموجب البروتوكول المنعقد فى لندن سنة ١٨٣٠ — كانت أقل من
خمس بلاد اليونان الحالية ؛ إذ ظلت مقاطعة « تساليا » ولاية عثمانية ،
بعد تأسيس الدولة اليونانية مدة تقرب من نصف قرن ؛ وانها لم تدخل
فى حدود الدولة المذكورة — ولم تصبح جزءاً من الوطن اليونانى العتيد
— إلا سنة ١٨٧٨ . واما سائر المقاطعات — مثل أيرسوس ، وماكدونيا
وتراكيا ... فإنها ظلت تحت الحكم العثمانى المباشر ، حتى سنة ١٩١٣ .
واما الجزر الاثنتا عشرة المشهورة — التى عرفت منذ الحرب الطرابلسية
باسم الدوديكانيز — فلم تصبح جزءاً من الدولة اليونانية إلا أخيراً ، أى
بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية .

فيجدر بنا أن نتساءل هنا — بعد أن نتذكر هذه الحقائق الثابتة — كيف كان موقف الدولة اليونانية ومواقف زعماء اليونان ومفكرهم نحو هذه الأقطار التي ظلت خارجة عن حدود اليونان الرسمية خلال تلك السفين الطويلة؟

هل حصر هؤلاء المفكرون والزعماء مفهوم « الوطن اليوناني » داخل الحدود التي خطتها السياسة الدولية؟ هل تركوا البلاد التي بقيت خارج تلك الحدود السياسية بعيدة عن نطاق اهتمامهم؟ هل قالوا — في الفترة التي مضت حتى سنة ١٨٧٨ . مالنا ولتساليا؟ وهل قالوا ، خلال الفترة التي امتدت حتى سنة ١٩١٣ ، مالنا ولهذه الأقطار المختلفة ، من أبير إلى تراكيا — ومن كريت إلى ماكدونيا؟

هل قالوا يوما ما : فلنحصر جهودنا داخل هذا الوطن الذي يرفرف عليه علمنا الرسمي ، فلا نفكر بوطن غير هذا الوطن الراهن؟ وهل تنكروا في يوم من الأيام لهذه الأقطار المختلفة ، فاخرجوها من نطاق جهودهم ، ومن حدود أهدافهم السياسية؟

إن صحائف التاريخ تصيح بأعلى أصواتها : كلا ، ثم كلا !
إنهم لم يكتفوا مطلقا بالوطن السياسي الراهن . بل ظلوا يطمحون بالوطن الأكبر ، بالوطن المثالي الذي يشمل ويجمع ويوحد جميع المتكلمين باليونانية . إنهم حملوا الفكرة التي عرفت باسم « الفكرة الكبرى » مغالى ئيديا mégali idéa وواصلوا العمل والكفاح من أجلها ، وضخوا بالأموال والأنفس في سبيلها .

وحين كانت الدولة اليونانية تضطر إلى العمل داخل حدودها الرسمية

مراعاة لضرورات السياسة الدولية — كانت الجمعية القومية المعروفة باسم «أتنيكي أتريا» تعمل خارج هذه الحدود، — تارة بالوسائل السرية وطورا بالطرائق العلنية، تارة بالاتفاق مع الحكومة القائمة، وطورا بغير علم منها — ومن المعلوم أن هذه الجهود المتنوعة والمتواصلة تكملت في آخر الأمر

بالنجاح التام، وجعلت ذلك الوطن الخيالي المثالي حقيقة واقعة.

ألا يظهر من ذلك كله في وضوح وجلاء: أن تاريخ اليونان الحديث لا يؤيد قط الرأي الذي أبداه سعادة لطفى السيد باشا، بل أنه — على العكس من ذلك — يشهد شهادة صريحة ضد ذلك الرأي ويفنده تنفيذاً قاطعاً؟

وهناك صفحة خاصة من تاريخ اليونان الحديث يجب أن لا تغرب عن البال عند التفكير في قضايا القومية والوطنية:

فقد كانت بعض أجزاء اليونان الحالية تتمتع بحكم ذاتي قريب من الاستقلال الفعلي، قبل انضمامها إلى الدولة اليونانية بصورة رسمية. فان جزيرة ساموس الصغيرة مثلاً كانت «أمارة ممتازة»، كما أن جزيرة «كريت» الكبيرة صارت أيلة ممتازة. وقد اتسعت امتيازات هذه الجزيرة بالتدريج اتساعاً كبيراً بسبب الثورات التي توالى فيها، إلى أن وصلت إلى حد «الاستقلال الفعلي» تحت سيادة السلطان الأسمية «وبكفالة الدول العظمى الأوروبية»

ولكن أهل الجزيرة أعلنوا انضمامهم إلى اليونان، على الرغم من

احتياجات الدولة العثمانية وتحذيرات الدول الأوروبية ، وعلى الرغم من
الحصار البحري المضروب حول الجزيرة .

وفي أثناء تلك الثورات المتتالية التي قامت في هذه الجزيرة الكبيرة
— منذ عهد محمد علي باشا — ، لم يقل سياسة اليونان « مالنا ولهذه الجزيرة
البعيدة ، فمن الخير لنا بأن ننصرف إلى أمورنا الداخلية ... »

لم يقل أحد من مفكري اليونان وساستهم هذا القول . بل أنهم نادوا
على الدوام بوجوب العمل في سبيل إدخال الجزيرة المذكورة في حوزة
الوطن اليوناني . حتى أنهم فتحوا أبواب برلمانهم لممثلي الجزيرة ، حين
كانت الدول الأوروبية تعتبرها مستقلة تحت سيادة تركية الاسمية ، وتحظر
عليها الانضمام أو الاتحاد .

وفضلاً عن ذلك أنهم سمحوا لأحد هؤلاء الممثلين أن يرتقى على سلم
الزعامة اليونانية بخطوات سريعة ، وقلدوه رئاسته وزارة الدولة .
فإن « فتزيلوس » المشهور كان من أهل كريت ، وكان عضواً في
مجلس إدارتها يوم كانت الجزيرة لا تزال ولاية عثمانية . ثم أصبح زعيماً
للوطنيين هناك ، وفي الأخير صعد زعيماً للدولة اليونانية .

ومن المعلوم أنه قام بأدوار خطيرة جداً في سياسة اليونان بوجه خاص ،
وفي سياسة البلقان بوجه عام . إذ كان من أنشط وأبرع العاملين في اتفاق
الدول البلقانية لمحاربة الدولة العثمانية . ومما لا يجهد له أحد ، أن الحرب
المذكورة انتهت بانتصار الدول المذكورة انتصاراً حاسماً ، وأدت إلى إدخال
جزيرة كريت مع مقاطعات أبير وماكدونيا وثيراكيا الغربية في حوزة
الدولة اليونانية ، بصورة نهائية .

أفلا يحق لي أن أسأل الآن ، بعد أن سردت هذه الوقائع التاريخية :
كيف كان يتطور تاريخ اليونان ، لو قال زعماءها قبل قرن ونصف قرن
.. ما يقوله سعادة لطفى السيد باشا في هذه الأيام ؟ .

فليسمح لي سعادته أن أقول : على الذين يستشهدون بالتاريخ ، أن
يصغوا إلى صوته أصغاء تاما ، وأن يتركوه يدلي بشهادته ، من دون أن
يعزوا إليه ما يخالف دلالاته الحقيقية مخالفه صريحه .



الاستشهاد بتاريخ الأتراك

رد على عفى محمود باشا

لقد نشر سعادة عفى محمود باشا في مجلة المصور مقالة تحت عنوان « هذه الجامعة ... فضوها .. » اقترح فيها على الدول العربية أن تنصرف إلى شئونها الخاصة ، وأن تقتدى في هذا المضمار بما فعله مصطفى كمال ؛ فقال :

« أنظر ماذا صنع مصطفى كمال ؟ وماذا صنع ؟ وقد عرف أن تركيا لم يهدأ لها بال منذ كانت أمبراطوريتها تتألف من تلك الدول وان الاستعمار الانجليزي استطاع أن يضرب بعضها ببعض ، فوقعت انطيات ، وسالت الدماء ، وقامت البغضاء ... لم يسع ذلك السياسي البعيد النظر ، إلا أن يقطع كل صلة سياسية لتركيا بهذه الدول ، فيقطع على الاستعمار طريق الفتن والدسائس » (المصور ٣١ مارس ١٩٥٠) .

أنا لن أسأل المعنى الذي يقصده سعادته من تعبير « الشئون الخاصة » ، ولا الطريقة التي يقترحها لتعيين تلك الشئون وتحديدتها ، بل سأكتفي بمناقشته في الوقائع التاريخية التي يستشهد بها .

فأني أسأل أولا : هل كانت هذه الدول العربية موجودة في عهد الأمبراطورية العثمانية ؟

ان جواب هذا السؤال ، لا يحتمل الشك والخلاف بوجه من الوجوه : ان جميع الدول العربية المقصودة في المقالة — باستثناء مصر — ، قد تكونت بعد الحرب العالمية الأولى ، بعد اندراس السلطنة العثمانية ، وبعد

قيام مصطفى كمال لتأسيس الدولة التركية الحديثة على أنقاض تلك السلطنة القديمة .

وأما قبل ذلك ، فكانت أراضي الدول العربية الحالية منقسمة الى عدد غير قليل من الولايات والمتصرفيات (وبتعبير آخر : من المديريات والمراكز) وكانت كلها تدار كما تدار سائر الولايات والمتصرفيات التركية : تجري فيها جميع المعاملات الرسمية باللغة التركية ، وحتى التعليم في مدارسها الرسمية يتم باللغة التركية .

فالعلاقة القائمة بين الولايات المذكورة وبين الأمبراطورية العثمانية عندئذ ، كانت علاقة تابعة ومتبوعة ، لا علاقة اتفاق أو تحالف أو اتحاد . انها كانت علاقة قائمة بين أمتين مختلفتين في اللغة والثقافة ، استطاعت احدهما أن تفرض لغتها على الثانية فرضاً في جميع المعاملات والمؤسسات الرسمية ؛ ولم تكن قط علاقة شعوب تنسب إلى أمة واحدة ، وتتكلم لغة واحدة ... كما هي الحال في الدول العربية القائمة في الحالة الحاضرة .

وانى أعتقد أن هذا الفارق الهام وحده يكفي للبرهنة برهنة قاطعة ، على عدم جواز الاستشهاد بالسياسة التي كان اتبعها مصطفى كمال حيال البلاد العربية ، عند البحث في السياسة التي يجب أن تتبعها الدول العربية بعضها نحو بعض .

ومع ذلك ، اننى سأغض النظر عن هذا الفارق الهام ، — فسأقبل جدلاً هذا الاستشهاد . — ولكنى سأسأل : هل ان أعمال مصطفى كمال — فى حد ذاتها — تشهد حقيقة على ما يقوله حفى محمود باشا ؟

أنا لا أنكر أن مصطفى كمال « قطع على الاستعمار طريق الفتن والدسائس » : ولكنني لا أقر بأنه توصل إلى ذلك عن طريق السياسة السلمية التي أشار إليها سعادة المحرر ؛ بل ادعى بأنه توصل إلى ذلك عن طريق الأعمال الإيجابية التي قام بها ، لمعالجة القضايا والمشاكل معالجة حاسمة .

فانه ، أولاً : أوجد جيشاً قوياً ، استطاع بواسطته أن يحارب المستعمرين ويتغلب عليهم وأن يطردهم من البلاد التركية التي كانوا قد احتلوها قبلاً .

ثانياً : انه نقل العاصمة من استانبول إلى أنقرة ، ليكسب الدولة الفتية مناعة كبيرة من الوجهتين المادية والمعنوية ؛ وذلك أولاً بجعل العاصمة غير هيابة من تهديدات الدول المستعمرة ، وثانياً بتبعيدها عن تأثيرات خور الاستسلاميين ، وتسويلات الانهزاميين ، ومؤامرات الخونة ، ودسائس النفعيين .

ثالثاً : أنه أتم السياسة التي عرفت باسم « تهجير الأرمن » ، فلم يترك أرمنياً واحداً في المناطق التي كان الحلفاء قد قرروا أن ينشئوا فيها أرمنياً الكبرى .

رابعا : أنه التزم سياسة فعالة ، تؤدي إلى نتيجة مماثلة لذلك ، في الولايات التي كان يقطنها الأروام أيضاً ، فلم يترك رومياً واحداً في المناطق التي كان الحلفاء جعلوها من حصص اليونان .

ان مصطفى كمال قطع على الاستعمار طريق الفتن والدسائس ، بمثل

هذه التدابير الفعالة الحاسمة ، لا « بقطع كل صلة سياسية بالدول العربية » .
كما جاء في مقالة حفي محمود باشا .

لا شك في أنه أظهر حكمة وكياسة بعدم الطمع في استرجاع الولايات
العربية ، بعد اجلاء المحتلين عن الولايات التركية .

أنا لن أبحث هنا عن الأسباب الكثيرة التي كانت تبعده عن أحلام
« أحياء السلطنة العثمانية » ولكني أقول بكل تأكيد : ان أهم هذه
الأسباب ، كان فهمه لمعاني « السياسة القومية » و « الدولة القومية » تمام
الفهم . انه كان يحرص على تكوين دولة « تركية » بكل معنى الكلمة :
دولة تستند على العنصر التركي وحده ، فتكون متجانسة من حيث اللغة
والثقافة مجانسة تامة . وكان يدرك — في الوقت نفسه — ادراكا واضحا
بأنه لا يمكن تريك البلاد العربية ، بتبعيد العرب عن لغتهم الخاصة
وثقافتهم الخاصة .

وللبرهنة على صدق ما أقول ، — ولإزالة كل الشكوك التي قد تساور
بعض الأذهان في هذه القضية الهامة — ، أرى أن أستعرض هنا ، بعض
الوقائع التاريخية استعراضاً خاطفاً :

من المعلوم أن البلاد العربية قد انفصلت عن الدولة العثمانية بصورة
فعلية خلال الحرب العالمية الأولى . ولكن الحلفاء — بعد الهدنة — لم
يكتفوا بالبلاد التي كانوا استولوا عليها خلال الحرب ، بل أخذوا يوسعون
ويعددون مناطق احتلالهم ، وصاروا يتغلغلون في البلاد التركية نفسها ،

استناداً إلى شروط الهدنة أولاً ، وبناء على موافقة حكومة الخليفة وحيد الدين ثانياً .

فإنهم سمحوا لفرنسا أن تحتل كيليكيا بأكملها ، وأن تتغلغل في احتلال البلاد حتى أورفة وعينتاب وديار بكر ؛ كما أنهم خولوا اليونان حق الاستيلاء على أزمير ، وأباحوا لها احتلال ولايتي أدرنة وبروسة ، وساعدوها على توسيع منطقة احتلالها حتى اسكيشهر ؛ وفي الأخير أوصلوها على أبواب أنقرة . ومن جهة أخرى أخذوا يعدون العدة لإقامة دولة أرمنية في الولايات الشرقية ، كما أنهم فكروا في إحياء دولة يونتوس القديمة على سواحل البحر الأسود ، وفي إنشاء دولة كردية في مناطق أنضول الجنوبية الشرقية . وفضلاً عن ذلك كله ، استولوا على عاصمة الدولة نفسها ، واعتقلوا هناك جماعة كبيرة من رجال السياسة ، ونقلوهم إلى معتقلات مالطه .

خلال هذه الأعمال العدوانية ، وضع مجلس الأمة ميثاقاً قومياً ، قال فيه ما مؤداه : اننا نعترف بانفصال البلاد العربية عنا ، وليكننا لا نعترف بانفصال أية ولاية من الولايات التي تدخل في حدود القومية التركية ، ولا نسمح بقيام أية دولة جديدة داخل هذه الحدود .

ان مصطفى كمال قام وعمل على تنفيذ هذا الميثاق القومي بحذافيره . فأولاً ، حال دون إقامة الدولة الأرمنية في ولايات أنضول الشرقية ؛ ثانياً ، أوقف الزحف اليوناني في ولايات أنضول الغربية ؛ ثالثاً ، طرد الجيوش اليونانية من جميع المدن والبلاد التي كانت استولت عليها . وخامساً ، وفي الأخير ، تمكن من تقرير مبدأ « مبادلة السكان مع اليونان » فأخرج جميع الأروام من الولايات التي كانوا يسكنونها .

فأين وجه الشبه بين هذه الأعمال والوقائع، وبين السياسة التي يقترحها
حفي محمود باشا على مصر وعلى سائر الدول العربية ؟
إن مصطفى كمال سلم بالأمر الواقع في انفصال البلاد العربية ، ولكنه
لم يسلم بالأمر الواقع في انفصال أو احتلال أى جزء من البلاد التي
اعتبرها تركية .

إنه حشد وجند كل ما كان للشعب التركي من قوى مادية ومعنوية ،
وركزها ووجهها ضد القوى المعتدية على البلاد التركية : حارب الطامعين
والمستعمرين في الخارج ، والانهزاميين والخونة في الداخل ؛ وواصل الحرب
والكفاح مدة تزيد على أربع سنوات متواليات . إنه لم يتردد في محاربة
الجيوش التي جرّدها خليفة المسلمين وسلطان العثمانيين وحيد الدين ، ولم يعترف
بمعاهدة سيفر التي أبرمها الخليفة المشار إليه ؛ بل حارب وناضل إلى أن مرزق
المعاهدة المذكورة ، وظفر بمعاهدة لوزان المشهورة .

هذا ، وعندما جرت مفاوضات الصلح في لوزان ، طالب بولاية الموصل
بدعوى أنها تركية ؛ ولم يكف عن المطالبة بها ، ألا بعد ظهور نتائج
الاستفتاء الذي قامت به لجنة عصبة الأمم ، وبعد إعلان القرار الذي اتخذته
مجلس العصبة المذكورة .

ثم أخذ يطالب — في أواخر حياته — بـ « سنجق الاسكندرونة »
بدعوى أنها هاتاي التركية القديمة ، وهياً لتركيا سبل الاستيلاء عليها ،
مستفيداً من استعداد الدول المتحالفة للحرب العالمية الثانية .

* * *

وإذا بحثنا عن الأسس التي بنى عليها مصطفى كمال سياسته الناجحة

— على ضوء الوقائع والحقائق التي استعرضناها آنفاً — ، استطعنا أن نقول ، إنها تتلخص في المبادئ التالية :

- (أ) عدم الاعتراف بالحدود التي تفرضها السياسة الدولية .
 - (ب) التمسك بالحدود القومية التي تقررها اللغة والتاريخ .
 - (ج) حشد كل للشعب من قوى مادية ومعنوية لتخليص « الوطن القومي » من الاحتلال الأجنبي .
 - (د) العمل على تحقيق وحدة الشعور والاتجاه ، داخل حدود هذا الوطن القومي ، بكل الوسائل الممكنة .
- فهل يوجد بين هذه الأسس والمبادئ ، ما ينطبق على ما يقترحه حفتى محمود باشا ؟

أنا لا أتردد في القول ، بأن الاستناد إلى أعمال مصطفى كمال ، للتخلي عن الفكرة العربية — والتخلص من الواجبات التي تحتمها هذه الفكرة — مما لا يتفق مع دلالة الحقائق الواقعة بوجه من الوجوه .

هذا ، ويجب أن لا يغرب عن البال — في هذا المضمار — أن تركية تختلف عن البلاد العربية باللغة والثقافة والتاريخ ، في حين أن الدول العربية الحالية لا تختلف بعضها عن بعض لا باللغة ولا بالثقافة ولا بالتاريخ



الاستشهاد بتاريخ الولايات المتحدة الأمريكية

نعمان على مقال

حضرة الأستاذ إحسان عبد القدوس المحترم

كثيراً ما كنت أقرأ مقالاتكم بلذة واهتمام ، لأنني كنت ألح فيها آثار اندفاع عاطفي أصيل ، مصحوب بتفكير رزين سليم . غير أنني لاحظت منذ مدة ، أن هذا الاندفاع العاطفي قد تحول إلى ثورة تشوش التفكير ، وتبعده عن مناطق الصواب . والمقال الذي نشرتموه أخيراً تحت عنوان « مصر أولاً ! » كان مثالا بارزاً على ذلك .

فقد قلتم فيه : « عند ما كانت الولايات المتحدة دولة ناشئة ، اتخذت من مبدأ مونرو شعاراً لها . وهو مبدأ يتلخص في كلمتين : ليس لأوروبا أن تتدخل في شؤوننا ، وليس لنا أن نتدخل في شؤون أوروبا »

ثم أردتم أن ترمموا خطة سياسية مبنية على مبدأ ترون أنه مماثل لمبدأ مونرو ، فقلتم : « إن مصر الآن في حالة تشبه حالة الولايات المتحدة عند تقرير المبدأ المذكور . فهي في حاجة إلى حل مشاكليها الداخلي قبل أن تتطلع عبر حدودها ، لتحل مشاكليها من جيرانها وأبناء عموماتها » .

فاسمحوا لي أن أدعوكم إلى التفكير في هذه القضية تفكيراً هادئاً ، مجرداً من تأثير رياح العواطف والانفعالات :

لقد اقترحتم على مصر أن تعمل الآن بمبدأ مونرو، وحاولتم أن تلخصوا المبدأ المذكور بكلمتين . ولكنى أرى من الضروري أن استوضح معنى هاتين الكلمتين بعض الاستيضاح : ما هو المعنى المقصود من تعبير « شؤوننا » الواردة في الكلمة الأولى ؟ هل كان يقصد مونرو من ذلك شؤون الولايات المتحدة وحدها ؟ أم كان يقصد شؤون القارة الأمريكية بأجمعها ؟

إن مراجعة أى كتاب من كتب التاريخ والسياسة ، مراجعة بسيطة ، تكفى للإجابة على هذا السؤال ، جوابا قاطعا : أن الكلمة التى اشتهر بها مونرو هى قوله « أميركا للأميركيين » فلم يقصد مونرو من هذه الكلمة الولايات المتحدة وحدها ، بل قصد نصف الكرة الغربى بأجمعه ؛ ولم يعلن هذا المبدأ بمناسبة حادث حدث داخل الولايات المتحدة ، إنما أعلنه بناء على الأزمة السياسية التى كانت نشأت عن ثورة الشعوب الأمريكية على المستعمرين الأوروبيين فى مختلف أنحاء القارة الاميركية .

أن شهادة التاريخ فى هذه القضية صريحة وبلغة للغاية : فقد أعلن مونرو مبدأه المشهور ببيان أرسله إلى الكونجرس ، فى اليوم الثانى من شهر ديسمبر سنة ١٨٢٣ . وكان ذلك بعد الثورات التى قامت فى أميركا الجنوبية ، والتى أدت إلى إعلان استقلال جمهورياتها العديدة . وعند ما غلبت أسبانيا على أمرها فى هذه الثورات ، استنجدت بملوك أوروبا ، لاعادة « سيطرتها الشرعية » على مستعمراتها الاميركية ، عملا بأحكام « الاتفاق المقدس » الذى كان قد عقد بينهم بعد مؤتمر فينا . فانبرى

قيصر روسيا ، الذى كان زعيم هذا الاتفاق إلى تلبية نداء الأسبان ، وأخذ يدعو سائر الملوك إلى نجدة هذه الدولة بارسال جيوشهم إلى ماوراء البحار. عندئذ قام مونرو فأعلن مبدأه المشهور قائلاً « أن أميركا لم تعد قارة مفتوحة لاستعمار الأوروبيين ، وأن تدخل أية دولة من الدول الأوروبية في شؤون الجمهوريات الأمريكية الناشئة ، سيعتبر عملاً عدائياً موجهاً إلى الولايات المتحدة نفسها . . »

ويظهر من ذلك بداهة أن مونرو لم يقترح على مواطنيه « الانكماش وراء حدود بلادهم السياسية » ، بل بعكس ذلك قد فرض عليهم « التطلع إلى ماوراء هذه الحدود . . إلى جميع أنحاء نصف الكرة الغربى » كما أنه أعلن استعداد الولايات المتحدة للدفاع عن استقلال جميع الجمهوريات التى قامت في أميركا الجنوبية .

أفلا تسلمون معى — بعد أن تمتذكروا هذه الوقائع الثابتة — ، أن مقالكم الأنف الذكر ، كان قد قلب الحقائق التاريخية رأساً على عقب . كما أن السياسة التى اقترحتموها على مصر عملاً بمبدأ مونرو ، جاءت معاكسة لحقيقة المبدأ المذكور معاكسة تامة ؟ .

أنى لأجهل العوامل التى حدثت بكم إلى هذا الخطأ الغريب . لانى أقدر شدة الآلام التى شعرتم بها من جراء الحوادث الأخيرة — ولم أستغرب الغضب الذى استسلمتم إليه تحت تأثير هذه الآلام . واستطيع أن أو كدلكم بانى لست أقل تالماً منكم — ومن أى مصرى آخر — من قساوة الحوادث المذكورة وفضاءتها .

ولكنى أقول — مع ذلك — أن الشعوب الحية الناهضة يجب أن تقابل المصائب برباطة الجأش ، وأن تعالجها بعزيمة ثابتة ، مقرونة بالحكمة والروية .

لقد لاحظتم كيف أن ثورة الغضب التي تملككم قد شوشت عليكم « منظر الوقائع التاريخية » هذا التشويش الغريب . أفلا يجب عليكم أن تحذروا من أن تشوش هذه الثورة تفكيركم في تقدير « مصالح مصر الحقيقية » أيضاً ؟

تقولون : (مصر أولاً . . !) وأنا أسلم معكم بذلك مبدئياً . ولكنى أعارضكم معارضة شديدة عندما أسمعكم تعقبون على ذلك بقولكم « على مصر ألا تتطلع الآن عبر حدودها لتحل مشا كل الغير من جيرانها . » أعارضكم معارضة شديدة ، وأدعوكم إلى التفكير ملياً في معنى كلمات « الحدود والغير ، والجيران » التي تذكرونها . وأسألكم بماذا تصفون عمل الرجل الذي لا يبالى بالحريق الذي يشب في حارته ، قائلاً : « يجب أن أنظم شؤون دارى ، قبل أن ألتفت إلى الحريق الذي نشب في دار جارى »

لا تنسوا أننا نعيش في دور تعلن فيه الولايات المتحدة على الدوام « أن خطوط الدفاع عن أمريكا تبدأ في هضبة إيران وحبال البلقان » . بل إن تركيا أيضاً تتكلم عن خطوط الدفاع التي تبعد عن بلادها بعيداً كبيراً .

فهل تستطيعون أن تدعو — مع ذلك — أن الدفاع عن مصر ، يمكن أن يتم من وراء حدودها السياسية المألوفة ؟ من وراء هذا الخط الموهوم الذي كان رسمه رجال السياسة بالمسطرة على الخريطة ، عن طريق

وصل نقطة كائنة على ساحل البحر الأبيض المتوسط ، بنقطة كائنة على
ساحل خليج العقبة ، عبر أراض صحراوية ؟
إنه ليؤمنى جداً ، أن أرى بين رجال الفكر والقلم في مصر ، من
يتوهم ذلك ، ومن يحاول أن يرسم لبلاده خطة سياسية مبنية على مثل
هذا الوهم . .



بين العروبة وبين الفرعونية

تعليق على مقال

لقد نشر الدكتور أحمد زكي بك في المصري مقالة تحت عنوان
(ما العرب وما الفراعنة ؟ إنما نحن قوم مصريون)
وقال فيها أولاً أن الأصول لا تلعب في تكوين الأمم الادورا ضئيلاً ،
وأنه مامن أمة تمتسب إلى أصل واحد حقيقة .

وبعد أن ذكر كثيراً من الأمور التي تبرهن على ذلك ، انتهى من
بحثه هذا إلى القول بان مصر ليست فرعونية ، ولا هي عربية ، إنما هي
أمة قائمة بنفسها ، مستقلة عن الفرعونية وعن العربية على حد سواء .
إني أشارك الدكتور في القول بان الأمم ليست بالأصول والأنساب ،
ولكني أخالفه في النتيجة التي يستنبطها من هذه الحقيقة بالنسبة إلى
مصر والمصريين .

يظهر أن الأستاذ الدكتور قد زعم بان فكرة القومية العربية
مبنية على أساس العنصرية ، ولذلك أخذ يتساءل : « أين هي العربية الخالصة
دلوني دلوني » .

في حين أن فكرة « القومية العربية » لا ترتبط — في حقيقة الأمر
بقضية الأصول والأنساب . والذين يؤمنون بوحدة الأمة العربية و
لا يستمدون إيمانهم هذا من النظريات العنصرية ، إنما يستمدونه من
المعلومات المتعلقة بروابط اللغة والثقافة والتاريخ . إنهم لا يبحثون قط عن
العربية الخالصة ، التي يشير إليها الدكتور أحمد زكي بك . إنما يقولون :

إن مصر وسوريا والعراق وتونس الخ كلها عربية ، كما أن بروسيا و بافاريا ألمانية ، والبندقية وصقلية إيطالية ، والنورماندى ومارسيليا فرنسية ... وذلك من غير التفات إلى قضايا الأصول والأنساب .

ولذلك أستطيع أن أقول : أن سلسلة الدلائل التي سردها الدكتور في مقالته في سبيل البرهنة على اختلاف الأصول وتشابك الأنساب بغية هدم آراء القائلين بوحدة الأمة العربية وعروبة الشعب المصري كانت بمثابة معول يتحرك في الفضاء ، بعيداً عن البناء الذي يراد هدمه ، من غير أن يمس أى ركن من أركان ذلك البناء .

* * *

بعد هذه الانتقادات الموجهة إلى مقدمات المقالة ، ينبغي لى أن أعترف بأنى أعجبت إعجاباً شديداً جداً بقسم منها ، هذا القسم هو الذى فتد فيه الدكتور أحمد زكى بك رأى القائلين بفرعونية مصر .

ومما قاله فى هذا الصدد : ونحن المصريين ، ماضيتنا بالمصريين من أهل مصر الأقدمين ؟ لست أدري ، ولا المنجم يدري

« أعود الى نفسى ، وقد سلمت جدلاً بأننا أنسال خالصة من الأصلاب العتيقة ، فأقول : لو قدر لى أن أحيى الموتى ، وقمت إلى مومياء فمسستها فاستقامت ، وعلى الأرض مشيت ، وبينما جلست وتحدثت ؛ وكان بيننا لغة مفهومة ، فكم يطول بيننا الحديث ، على الفهم وعلى غير الملل ، وقد اختلفت بيننا عقول واختلفت قلوب ، واختلفت أرواح واختلفت نظرات إلى أشياء الحياة وأشياء ما بعد الموت ؟ وخطر لى أنى سأكون أكثر

اثقنا بالياباني أو الصيني أو الانجليزى أو الأميركي من أهل هذا العصر ،
منى بهذا الذى ربطت بينى وبينه الدماء البعيدة ، روابط رقق منها الزمان
وهلhel ، فكانت كنسيج العنكبوت ، أو أشد رقة . . . »

لقد أجاد الدكتور كل الاجادة فى اختيار هذه الطريقة ، لظهار
الحقيقة فى قضية « مصر والفرعونية » .

ولكنى كنت أتمنى بكل جوانحى أن يواصل الدكتور التفكير
والحديث على الطريقة نفسها للبحث عن الحقيقة فى قضية « مصر
والعروبة » أيضا .

بما أنه لم يفعل ذلك ، أرجو أن يسمح لى بأن أنوب عنه مؤقتا ، لاتمام
هذا البحث على نفس الطريقة ونفس الأسلوب :

لو قدر للدكتور أن يحى الموتى ، وأن ينفخ فى صور خيالى يعيد الحياة
إلى طائفة من عظماء العرب ، فيضعه وجهها الى وجه معهم فى رواق من أروقة
الأزهر فى القاهرة ، أو فى حجرة من حجرات المدرسة العادلية بدمشق ، أو
فى ايوان من أوواين الفردوس فى حلب أو المستنصرية فى بغداد .. لو قدر
له أن يواجه فى أحد هذه الأروقة أو الأواوين ، سيف الدولة أو ابن خلدون ،
المتنبى أو أبو العلاء المعرى ، الغزالي أو ابن زيدون . . ما ذا كان يحدث ؟
هل كان يجد الدكتور نفسه — عندئذ أيضا — أكثر اثقنا بالياباني
والصينى منه بهؤلاء ؟

أنا لأشك فى أن جواب الدكتور على هذا السؤال ، سيكون : كلا ،
لأن الأمور تختلف فى هذه الحالة عن الحالة السابقة اختلافا كليا ؛ أولا
لا يحتاج الدكتور — فى هذه الحالة — إلى أن يفرض وجود لغة مفهومة

بينه وبين هؤلاء فرضاً ، لأن هذه اللغة موجودة أصلاً وفعلاً ، هي هذه اللغة التي يخطب ويكتب بها الدكتور كل يوم .

وثانياً — كان يستطيع الدكتور في هذه الحالة أن يطيل الحديث معهم « على الفهم وعلى غير الملل » لأنه « لا تختلف بينه وبين هؤلاء عقول وقلوب وأرواح ، ونظرات الى أشياء الحياة والى أشياء ما بعد الموت » وبتعبير أصح وأدق ، لا تختلف هذه الأمور بينه وبين هؤلاء أكثر مما تختلف بينه وبين الكثيرين من المصريين الذين يعيشون بين ظهرانينا الآن .

وأظن أن هذه الملاحظات توصلنا الى الجواب المنطقي المعقول الذى يلائم السؤال المرسوم فى عنوان المقالة : « ما العرب ، وما الفراعنة ؟ » يقول الدكتور « نحن قوم مصريون » ان هذا القول صحيح من حيث الأساس ، ولكنه يحتاج الى التوضيح والاطمئنان بالنسبة الى الغاية المقصودة من السؤال :

يحسن بمن يقول « نحن قوم مصريون » أن يفكر فى العلاقات التى تربط المصريين الحاليين — بالفراعنة من جهة وبالغرب من جهة أخرى ، وأن يتساءل : هل تتساوى هاتان العلاقتان من حيث القوة ، والتأثير والاتجاه ؟ .

أظن أننا لن نختلف مع الدكتور فى أجوبة هذه الأسئلة ، ولا أشك فى أنه سيمسلم معنى بأن :

العهود الفرعونية تمثل — بالنسبة الى مصر الحالية — الماضى البعيد البائد ، الذى مضى واتقضى بكل معنى الكلمة . . الماضى السحيق

الذى فقد اتصاله بالأحوال الحاضرة ، فلم يعد يؤثر فيها ، على الرغم مما فيه من مجد باهر .

وأما العهود المربية ، فانها مما لا يجوز ادخاله في عداد الماضى البحت : لأنها تمثل الماضى الحديث ، المتصل بالحال الحاضر ، والمستمر فيه . . . الماضى الحى النامى الفعال ، الذى لم يمض ولم ينقض تماماً . . . « الماضى الحاضر » الذى لا يزال يعيش وينمو في نفوسنا ويكوّن ويلوّن شخصياتنا . ويظهر من ذلك كله : ان البون شاسع جداً بين علاقة مصر بالفرعونية وبين علاقتها بالعروبة .

يقول الدكتور « نحن قوم مصريون » وأنا أسلم معه بذلك ؛ ولكنى أرى أن أضيف إلى هذا القول الكلمات التالية : « والمصريون عرب ، باللغة والثقافة والتاريخ . . . »

* * *

هذا ، وقبل أن أختتم هذا الحديث ، أود أن أعلق بكلمة صغيرة على ما جاء في خاتمة المقالة :

ينهى الدكتور أحمد زكى بك مقالته بالعبارات التالية :

« والأهم بعد كل هذا صائرات إلى أمة واحدة ، ما جرى الفكر الانسانى هذا المبادئ في مجراه . . . وانه لهدف هم بالغوه ، لأننى أحس بأنها هكذا تجرى مشيئة الله » .

انى لست أشارك الدكتور روح التفاؤل الذى أظهره بقوله هذا نحو مستقبل الانسانية العام . ولكنى لا أود أن أناقشه في هذه القضية . بل انى سأسلم فيها جدلاً ، كى أوجه اليه الأسئلة التالية :

إذا كانت أمم الأرض صائرات إلى أمة واحدة ، — كما يقول الدكتور — ، أفلا يجب أن يعترف بأن هذا المصير لا يمكن أن يتحقق دفعة واحدة ، بل لا بد له أن يتم على مراحل عديدة ؟ وهل يجد الدكتور مجالا للشك في أن أقرب هذه المراحل ستكون اتحاد الشعوب التي تتكلم لغة واحدة ؟ أفلا يعنى ذلك أن الشعوب العربية صائرات إلى الاتحاد ، وأن اتحاد هذه الشعوب سيتم — قبل اتحاد الأمم المختلفة — بطبيعة الحال ؟

وإذا سلم الدكتور بكل ذلك ، — وأنا لا أشك في أنه سيسلم به من من غير تردد ، نظراً للرأى الذى أبداه فى اتحاد أمم الأرض قاطبة — ، أفلا يكون أجدر به وأحرى أن يؤمن بأن مصر ستتحده من سائر البلاد العربية ، عاجلاً أو آجلاً ؟

ان المصريين عرب ، شأنهم شأن السوريين والعراقيين ، والتونسيين وغيرهم من أبناء العالم العربى الفسيح وانهم صائرون الى « الشعور بعروبتهم » شعوراً واضحاً ، على الرغم من كثرة التى العوامل تخدر وتعيق هذا الشعور وان أبناء مصر سيرددون — عاجلاً أو آجلاً — مع سائر أبناء البلاد العربية ، النشيد المشهور :

بلاد العرب اوطانى ،
من الشام لبغدان ،
ومن نجد الى يمن ،
الى مصر ، فتطوان .

كلمات

(من كتاب القومية والوطنية)

أن فكرة الوحدة العربية لا تستند إلى العاطفة وحدها ، بل تستند إلى المنفعة أيضاً .

أعتقد أن منفعة مصر نفسها تتطلب منها الاتحاد مع سائر البلاد العربية . كما أعتقد بأن منفعة مصر في هذه القضية ليست من المنافع البسيطة الطفيفة ، بل هي من المنافع الهامة الحيوية .

وإذا كان الذين يقدرُون أهمية هذه المنافع لا يزالون قليلين اليوم ، فلا شك في أنهم سيمتلكون في مستقبل الأيام . (سنة ١٩٣٨)

* * *

إن كل من يلقى نظرة تدقيق على تواريخ الأمم المعاصرة لنا — يضطر إلى التسليم بأن العلاقات التاريخية التي تربط مصر بسائر الأقطار العربية ، هي أقوى وأعمق وأطول من العلاقات التاريخية التي تربط الولايات الفرنسية بعضها ببعض .

* * *

أعتقد بأن توحيد الثقافة من أهم العوامل التي تهيب سائر أنواع التوحيد . فأقول بلاد تردد : اضمّنوا لي وحدة الثقافة ، وأنا أضمن لكم كل ما بقي من ضروب الوحدة . (سنة ١٩٣٨)

* * *

إن الأمة العربية كانت قد وصلت فيما مضى إلى أرقى درجات الحضارة؛ وكانت أقوى منار للعلم في العالم خلال عهد طويل. كما لعبت دوراً هاماً في تاريخ تقدم البشر، لم يتيسر مثله إلا لبضع أمم... والأمة التي كانت وصلت إلى هذه المرتبة من التقدم، لا يمكن أن تصبح غير قادرة على النهوض.

* * *

يجب على كل منا أن يؤمن إيماناً قوياً بأن الأمة العربية التي قامت في الماضي قومتها الجبارة ولعبت دورها العالمى الخطير، لا بد أن تقوم من كبوتها الحالية، ولا بد أن تستعيد المسكنة اللاتقة بماضيها المجيد، في تاريخ العالم الجديد...

* * *

لا شك في أن سبيل النهضة والواحدة محفوفة بأنواع المشاكل والعقبات. ولا شك في أن الموانع التي يجب علينا أن نفتحمها قبل أن نصل إلى غايتنا المنشودة كثيرة وكبيرة جداً. غير أن هذه المشا كل — مهما كانت عويصة — ، وهذه العقبات — مهما كانت عظيمة — يجب ألا تثبتنا عن عزمنا، وألا تزعزع إيماننا.

* * *

يظهر لى أن معظم الشبان القوميين يأملون تحقيق أمانهم الوطنية بسرعة، ويطمحون إلى رؤية نحاح القضية العربية على الفور؛ وعند ما يلاحظون عدم تحقق الفوز السريع الذى كانوا ينتظرونه والنجاح السريع الذى كانوا يأملونه.. يستسلمون إلى اليأس والقنوط.

قالوا : أن المنفعة تسير الشعوب ، قلت : وهذه المنفعة هي التي ستسير
المصريين نحو الوحدة العربية عاجلاً أم آجلاً . (سنة ١٩٣٨)

* * *

إن العوامل التي تربط الأفراد بعضهم ببعض وتحبب بعضهم إلى
بعض -- فتؤلف منهم أمة واحدة -- كثيرة ومتنوعة : الاعتقاد بوحدة
الأصل والمنشأ ، والاشتراك في اللغة والتاريخ ، والتشابه في العواطف
والعوائد ، والتماثل في ذكريات الماضي وتزعات الحال وآمال المستقبل ...
كلها من جملة هذه الروابط المعنوية التي تولد التقارب والتعاطف ،
وتسكون الأمم والأوطان .

* * *

لا يتغلب عامل من العوامل الاجتماعية على تأثير اللغة والتاريخ في
تكوين القوميات ، سوى عامل الاتصال الجغرافي . لأن فقدان الاتصال
الجغرافي قد يؤدي إلى بقاء أجزاء الأمة الواحدة منفصل بعضها عن بعض ،
رغم اتحادها في اللغة والتاريخ . زد على ذلك ، أنه قد يؤدي — بمرور
الزمن — إلى تباعد وتباين في اللغة والتاريخ أيضاً .

* * *

عندما نقول « وحدة التاريخ » يجب ألا نفهم من ذلك « الوحدة
التامة في جميع أدوار التاريخ » بل يجب أن نفهم من ذلك ، الوحدة
النسبية والغالبة التي تتجلى في أهم صفحات التاريخ : أهم صفحات
التاريخ التي أوجدت ثقافة الأمة الأساسية ، وأعطتها ثقافتها الحالية ،

وطبعتها بطابعها الأصلي الخاص... وإلا لما استطعنا أن نجد أمة واحدة ،
كانت « موحدة » على طول تاريخها توحيداً تاماً .

* * *

فقد قال أحد المفكرين : « على كل أمة أن تنسى قسماً من تاريخها »
أنا لا أشك في أن هذا القول ينطوى على حظ كبير من الحقيقة :
فإن الوحدة الحقيقية في أمة من الأمم ، لا يمكن أن تضمن إلا بنسيان
قسم من الوقائع التي حدثت لها خلال تاريخها الطويل .

هذا ، وأرى أن أصرح بأنني عندما أقول « نسيان قسم من وقائع
التاريخ » لا أقصد بذلك حذف أخبار تلك الوقائع من الكتب ؛ بل
أقصد من ذلك إهمال تلك الوقائع وإبعادها عن منطقة « الفكر الفعالة »
وأخراجها من عداد « الفكر القوانية » وتغليب التاريخ المشترك عليها .

* * *

أن الوطنية هي حب الوطن ، والشعور بارتباط باطني نحوه ؛ والقومية
هي حب الأمة ، والشعور بارتباط باطني نحوها .
والوطن — من حيث الأساس — إنما هو قطعة من الأرض ؛
والأمة — في حقيقة الأمر — إنما هي جماعة من البشر .

* * *

حب الوطن يتضمن — بطبيعته — حب المواطنين الذين ينتمون
إلى ذلك الوطن ؛ كما أن حب الأمة يتضمن — في الوقت نفسه —
حب الأرض التي تعيش عليها تلك الأمة .

* * *

أن جميع الأبحاث العلمية — المستمدة من حقائق التاريخ ومن
مكتشفات علم الإنسان ومكتسبات علم الأقوام — لا تترك مجالاً للشك
في أنه لا يوجد على وجه البسيطة أمة تنحدر من أصل واحد فعلاً ؛
ولا توجد على الأرض أمة خالصة الدم تماماً .

ونستطيع أن نقول بكل جزم وتأکید : إن وحدة الأصل والدم في
الأمم ، إنما هي من الأوهام التي استولت على العقول والأذهان ، من غير
أن تستند إلى دليل أو برهان .

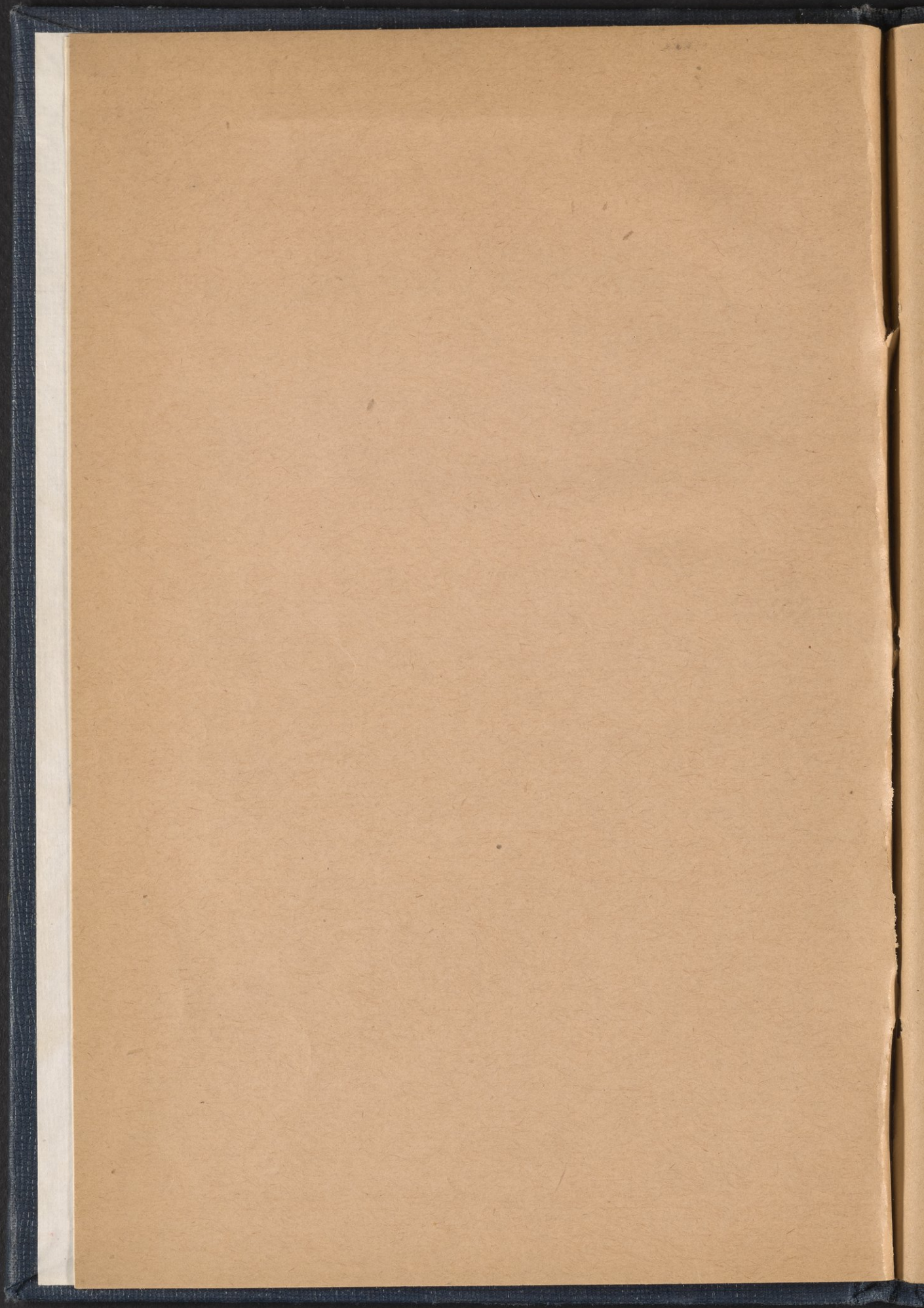
إنني أشبه الأمم بالأنهر . فمن المعلوم أن كل نهر من الأنهر ، تجري فيه
مياه أتت من منابع ومصادر وروافد مختلفة . والأنهر الكبيرة تكون
كثيرة المنابع وعديدة الروافد بوجه عام . وإذا بحثنا عن منبع نهر من
الأنهر ، فإنما نفعل ذلك بالنسبة إلى ما هو الغالب والأساسي ، ولا نعني
بذلك أن جميع مياه النهر تأتي من منبع واحد فعلاً .



فهرس

صفحة	
٥	مقدمة
١٥	كلمة حول كارثة فلسطين
١٧	محاضرة في القومية العربية
٥١	مناقشات وتوضيحات حول المحاضرة المذكورة :
٥٢	مناقشة بعض الآراء
٥٣	انفصال الولايات المتحدة الاميريكية
٥٨	إختلاف المصالح الإقتصادية
٦٣	التساؤل عن منفعة العروبة
٦٧	مواقف المصريين من العروبة
٧٠	النزعة الفرعونية
٧٢	كلمة حول التماسك الاجتماعي
٨٣	مصر والعروبة :
٨١	الاستشهاد بتاريخ اليونان
٨٨	الاستشهاد بتاريخ الأتراك
٩٥	الاستشهاد بتاريخ الولايات المتحدة الاميريكية
١٠٠	بين العروبة وبين الفرعونية
١٠٦	كلمات في الوطنية والقومية

AMERICAN UNIVERSITY IN CAIRO

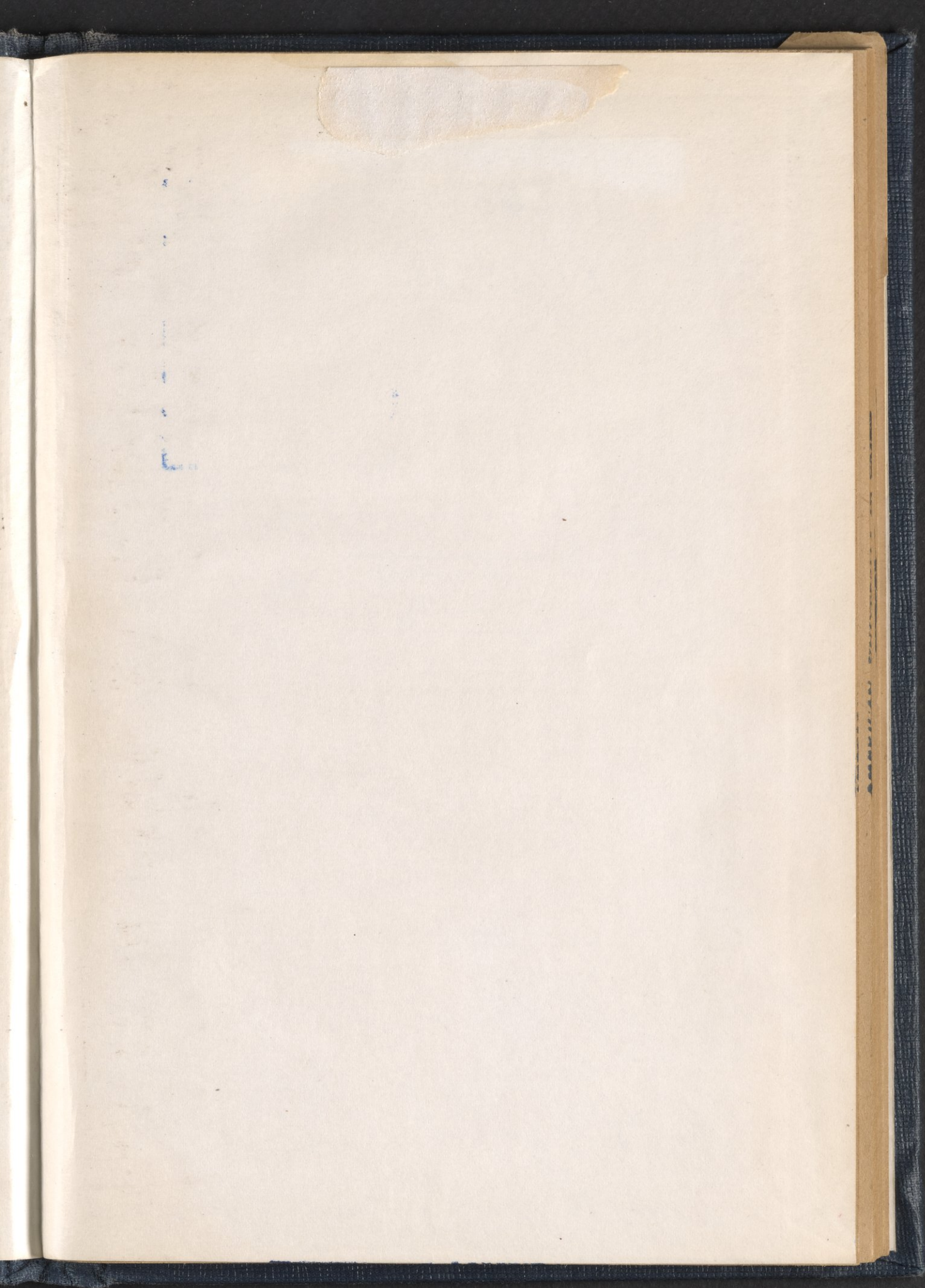


يطلب في بغداد من
مكتبة المشي

التمن ١٠

114088113

812656288





1 0 0 0 0 0 3 7 6 1 2

8 FEB 1988

DS
63.6
.H83
1951